الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2018

مذكرة بعنوان:

أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990/2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
- منال بوطلاعة
- عبلة نقاش

إشراف الأستاذ (ة):
- قرفي عمار

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
قشي محمد الصالح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوالعراس سفيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
قرفي عمار	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017-2018

دعاء

يا رب علمنا أن نحب الناس كما نحب أنفسنا

وعلمنا أن نحاسب أنفسنا كما نحاسب الناس

وعلمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

أن الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا رب لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا.

وذكرنا دائما أن الاخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

يارب إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخد تواضعنا

إذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخد اعتزازنا بكرامتنا

وإذا أسأنا للناس فامنحنا شجاعة الإعتذار

وإذا أساء الناس إلينا فامنحنا شجاعة العفو.

اللهم آمين

كلمة شكر:

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا وموجهنا الذي رافقنا طيلة هذا البحث وأمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من الله عز وجل أن يسدد خطاه ويحقق مناه الأستاذ " قرفي عمار" معبرين له عن كل معاني الاحترام والتقدير والامتنان لاهتمامه البالغ بالموضوع والمتابعة الجدية له وكذا حرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من مد لنا يد العون وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل.

منال + عبلة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى نبع الحنان وحضن الأمان "أمي" الغالية أطال الله في عمرها.

إلى السند الذي فارقنا وترك حزنا كبيرا في قلوبنا إلى روح "أبي" الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى جدي وجدتي أطال الله عمرهما.

إلى سندي في الحياة إخوتي: دياب، أحمد، محمد الشريف.

إلى أخواتي: عبلة، لامية، رقية، باتول.

إلى جميع الأعمام والأخوال.

إلى جميع العمات والخالات.

إلى صديقتي في البحث "عبلة".

إلى من جمعني بهم منبر العلم و أصبحوا نعم الصديقات: عفراء، ريمة، مفيدة، حسيبة، كنزة.

منال

الإهداء

بسم الله مسبب الأسباب وفاتح الأبواب

الذي جعل لنا قلوبا دائمة الخفقات بالحب والحنان وبعد:

أهدي عملي هذا بداية إلى روح والدتي الغالية التي أسأل الله أن يتغمدها برحمته ويسكنها فسيح جنانه "زينب العايب"

إلى أمي الثانية التي أعطتني كل حبها وحنانها وعطفها وكانت إلى جانبي في الحزن والفرح إلى أعز إنسانة على قلبي زوجة والدي "يمينة عشوب"

إلى قدوتي وفخري واعتزازي ونور حياتي إلى أبي الحبيب "نقاش نوار"

إلى أخوي العزيزان وسندي في الحياة "رمزي" و"عقبة" وأختي العزيزة "عذراء"

إلى أختي "حكيمة" وزوجها "جمال" وأبنتها "ملاك"

إلى أختي "بسمة" وزوجها "كمال"

إلى كل عائلة بوزراع "علي، جميلة، فارس، شيماء، إيمان، إسلام"

إلى صديقتي في البحث "منال"

إلى صديقاتي وأخواتي وميراث دراستي: " ريمة، حسيبة، مفيدة وعفراء"

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

عبلة

ملخص:

تختلف طريقة تنظيم قطاع التجارة الخارجية وتحريرها من دولة إلى أخرى، حسب ظروفها الاقتصادية ودرجة قوتها وتموقعها على الصعيد الدولي، والجزائر كباقي الدول اختلفت سياستها المتبعة في هذا المجال تبعا للنهج الاقتصادي المتبع من فترة لأخرى وحسب ما أملته مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها.

وقد كان لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترات التحول المختلفة التي عاشتها منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، والتي اتسمت خاصة بالاعتماد على شبه الكلي على تصدير المحروقات كمصدر أساسي لإيرادات الجزائر الخارجية مقابل زيادة مستمرة في التبعية للواردات من الخارج في تموين السوق المحلية، الأثر البالغ على مختلف الجوانب المتعلقة بالميزان التجاري.

ومن خلال دراستنا حاولنا الوقوف على واقع تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2015)، و وجدنا أنه بالرغم من الإجراءات التي قامت بها الجزائر بغية تحرير تجارتها لزيادة صادراتها، إلا أن ميزانها التجاري يبقى في عجز مستمر نتيجة ارتباطه بالإيرادات البترولية التي تعتبر أهم صادرات الجزائر، خاصة عند انخفاض أسعار البترولية العالمية.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري.

Abstract

The way in which foreign trade sector is regulated varies from one country to another with regard to its economic conditions and the degree of it strength and position at the international level. Similar to other countries, Algeria has got a different policy in this area depending on the economic approach adopted from time to time and the policy it has gone through.

The Algerian foreign trade sector, which was marked by dependence on the exports of fuel as a primary source of revenue and on imports of goods and services in supplying the local market since independence to the present day, has had a great impact on various aspects related to trade balance in Algeria.

Throughout this study, we sought to identify the reality of the liberalization of foreign trade and its impact on the Algerian trade balance during the period 1990-2015. Despite the measures taken by the country to liberalize its trade in order to increase its exports, its trade balance remains in constant deficit, mainly because of its association with oil revenues, which are considered the primary exports for Algeria, especially when the world oil prices have decreased.

Key words: foreign trade, exports, imports, trade balance.

الفهرس

فهرس المحتويات:

دعاء:.....I

كلمة شكر.....II

الإهداء.....III

ملخص الدراسة.....V

فهرس المحتويات.....VII

فهرس الجداول والأشكال.....X

مقدمة..... أ-د

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.....1-27

تمهيد.....1

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.....2

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....2

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.....3

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها.....10

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية.....13

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية.....13

المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية وأهدافها.....14

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية.....17

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية.....22

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية.....22

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية وشروط نجاحها.....23

المطلب الثالث: مكاسب وآثار تحرير التجارة الخارجية.....24

خلاصة الفصل.....27

الفصل الثاني: الميزان التجاري كحساب في ميزان المدفوعات وأثر تحرير التجارة الخارجية عليه.....28-50

تمهيد.....28

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات.....29

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.....29

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.....30

المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات.....35

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري.....37

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري.....37

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري.....39

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.....40

المبحث الثالث: الميزان التجاري وعلاقته بتحرير التجارة الخارجية.....41

المطلب الأول: التوازن والاختلال في الميزان التجاري.....41

المطلب الثاني: أنواع الإختلالات في الميزان التجاري، أسبابها وطرق معالجتها.....43

المطلب الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري.....48

خلاصة الفصل.....50

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2015)....51-96

تمهيد.....51

المبحث الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.....52

المطلب الأول: أسباب وأهداف وركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.....52

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 56

المبحث الثاني: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2015).....65

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات للفترة (1990-2015).....65

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات للفترة (1990-2015).....77

المطلب الثالث: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2015).....88

المبحث الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر والحلول المقترحة.....94

المطلب الأول: مشاكل التصدير في الجزائر.....94

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتنمية الصادرات الجزائرية.....95

خلاصة الفصل.....94

خاتمة.....97-99

قائمة المراجع.....100 -104

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	تكلفة إنتاج الوحدة من السلعتين مقاسة بساعات العمل	(4)
(2)	تكلفة إنتاج السلعتين مقاسة بساعات العمل	(6)
(3)	الشكل العام لميزان المدفوعات	(34)
(4)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-1999)	(66)
(5)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2008)	(68)
(6)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2015)	(70)
(7)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (1990-1999)	(73)
(8)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2000-2008)	(74)
(9)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2009-2015)	(75)
(10)	أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2015	(76)
(11)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-1999)	(78)
(12)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2008)	(80)
(13)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2009-2015)	(82)

(14)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (1990-1999)	(84)
(15)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2000-2008)	(85)
(16)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2009-2015)	(86)
(17)	أهم موردي الجزائري خلال سنة 2015	(87)
(18)	رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990-1999)	(89)
(19)	رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008)	(90)
(20)	رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2015)	(92)

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	مكونات ميزان المدفوعات	(33)
(2)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية للفترة (1990-1999)	(67)
(3)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2008)	(69)
(4)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية للفترة (2009-2015)	(71)
(5)	أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2015	(77)
(6)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة (1990-1999)	(79)
(7)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة (2000-2008)	(81)
(8)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة (2009-2015)	(82)
(9)	أهم موردي الجزائر خلال سنة 2015	(88)
(10)	وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-1999)	(89)
(11)	وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2008)	(91)
(12)	وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009-2015)	(92)

المقدمة

مقدمة:

لا يمكن لأي بلد إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة لفترة طويلة من الزمن، ذلك لأنه لا يمكنه أن ينتج كل ما يحتاجه، هذا ما يضطره إلى التعامل مع بقية الدول لتلبية احتياجاته، وهنا ظهرت التجارة الخارجية من منطلق أنه لا يمكن لأي بلد العيش في عزلة عن الدول الأخرى.

إن التجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد، فهي تلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي باعتبارها مؤشر على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، ولهذا فإن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها أصبح أمرا ضروريا لبعث النمو الاقتصادي لارتباطها الوثيق بالتنمية، وتأثيرها الذي أصبح يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، فضلا عن الدور المهم الذي تقوم به في الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي.

وأمام الضغوطات الاقتصادية التي تفرضها الأوضاع الراهنة، أصبح العالم مجبر على إتباع سياسة اقتصادية جديدة تسقط حاجز المسافة بين الدول والقارات، وذلك عن طريق تحرير التجارة الخارجية وحركة رأس المال والمعلومات التقنية، والاتجاه إلى تدويلها للإسراع في عملية الاندماج العالمي، مما يزيد من درجة الترابط بين دول العالم وتعظيم حجم التدفقات السلعية والنقدية بين هذه الدول، هذا بدوره يضاعف من تأثير تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات لأي دولة والميزان التجاري باعتباره أحد أهم العناصر المكونة لميزان المدفوعات.

والجزائر على غرار الدول قامت بإرساء عدة تغييرات على مستوى هياكلها الاقتصادية، رافقتها ترسانة من النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للتجارة الخارجية، سعيا منها لتحرير تجارتها الخارجية، والرفع من قدرتها التنافسية وتسهيل دخولها إلى الأسواق العالمية، مما ينعكس إيجابا على ميزان مدفوعاتها بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة، حيث يلعب هذا الأخير دورا مهما في التعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي.

ومما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- **كيف يؤثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري؟**

الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالتجارة الخارجية وما تأثيرها على الاقتصاد؟
2. ما هي أهم المحددات لوضعية الميزان التجاري ؟

3. هل يمكن اعتبار الجزائر من بين البلدان النامية التي بذلت مجهودات للرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال الإصلاحات المتعاقبة التي قامت بها في هذا القطاع؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. سياسة تحرير التجارة الخارجية تعمل على تنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد والذي يؤدي إلى تحفيز الحركة التجارية المحلية وخلق خدمات جديدة.
2. يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة واردات الجزائر مما يؤثر على وضعية الميزان التجاري.
3. تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي بذلت مجهودات للرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال الإصلاحات المتعاقبة التي قامت بها في هذا القطاع.

أسباب اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية.
- يعتبر هذا الموضوع من المواضيع التي تستقطب معظم المختصين في قطاع التجارة الخارجية.
- الأهمية الكبيرة للتجارة الخارجية في تنمية الاقتصاديات العالمية.
- الرغبة في الوقوف على مدى سير الجزائر في مسعى تحرير تجارتها الخارجية وانعكاسات ذلك على ميزانها التجاري.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في معرفة المكانة التي يحتلها الميزان التجاري، وأهميته في وصف وتحليل وتقييم الاقتصاد الوطني لأي دولة وعلاقاتها مع العالم الخارجي، ومختلف التعاملات الاقتصادية الدولية، خصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي، محاولة منها الإسراع في الاندماج في الاقتصاد الدولي، ويعتبر هذا المسعى مهم نظرا للامتيازات التي يقدمها أهمها نقل الخبرات والتكنولوجيا.

أهداف الموضوع:

نهدف من خلال تناولنا للموضوع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني لأي دولة.
- معرفة مضمون الإصلاحات التي مست التجارة الخارجية في الجزائر.

- معرفة مدى تحقيق أهداف إتباع الجزائر لسياسة تحرير التجارة الخارجية وتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.
- تسليط الضوء على العلاقة بين التجارة الخارجية والميزان التجاري.

حدود الدراسة:

- الإطار الزمني: تم تحديد الفترة من 1990 إلى 2015 لتحليل وضعية الميزان التجاري.
- الإطار المكاني: تستهدف الدراسة حالة الجزائر.
- الإطار الموضوعي: تقتصر الدراسة الحالية على دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري.

المنهج المستخدم:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، وحرية التجارة وأهم السياسات الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في إطار تحرير تجارتها الخارجية، واستخدام المنهج التحليلي في تحليل الجداول الإحصائية التجارية ومن ثم إسقاطها على الواقع الاقتصادي وربطها بالأهداف الاقتصادية العامة.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع من الكتب التي تناولت هذا الموضوع في المكتبة.
- التضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها.

الدراسات السابقة:

1. دراسة: عبد الحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

" كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟"

وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: على الجزائر توفير آليات جدب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل استقطاب عدد كبير من الأجانب للاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من اجل التصدير

إضافة إلى سعي الجزائر للانضمام إلى اكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

2. دراسة: عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، 2012/2011 وقد طرحت الطالبة في دراستها الإشكال التالي:

"ما هو أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟"

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري ومعرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الأورو، وللإجابة على الإشكالية تم استخدام مجموعة من الأدوات المالية في تحديد الجانب النظري، وانتهجت المنهج التحليلي والإحصائي في دراستها، كما اتبعت أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في ثلاث فصول أما الفصل الأول تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية، الذي بدوره قسم إلى ثلاثة مباحث بغرض إعطاء مفهوم للتجارة الخارجية، أما الفصل الثاني ركزنا فيه على دراسة الميزان التجاري كحساب في ميزان المدفوعات وأثر تحرير التجارة الخارجية عليه، أيضا ثم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث لإعطاء مفهوم أكثر للميزان التجاري وعلاقته بميزان المدفوعات وأيضا علاقته بتحرير التجارة الخارجية، أما الفصل الثالث كان يتمحور حول دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990–2015)، من خلال مبحثين، وكانت بمثابة دراسة تطبيقية لمعرفة مكانة تحرير التجارة الخارجية وتحليل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990–2015).

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

كانت المجتمعات البشرية تعيش في ظل اقتصاد مغلق حيث ظهرت تجارتها على شكل مقايضة داخل بلد واحد، ومع التطور ازدادت الحاجات بتزايد عدد السكان وتنوع سلوكهم الاستهلاكي الأمر الذي أدى بضرورة الانتقال إلى اقتصاد مفتوح وذلك بفتح أسواقها للعالم الخارجي أي نشوء التجارة الخارجية والتي تحتل مكانة بالغة في العلاقات الاقتصادية لمختلف الدول، كما أنها تشكل مكسب ثمين لدعم نشاطات المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تمليه المصلحة.

وسنركز في هذا الفصل على العناصر التالية:

- ماهية التجارة الخارجية.
- مختلف السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية هي همزة وصل بين الدول والمجتمعات كما أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

يحظى موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ من القدم وذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية، وقد تعددت تعاريف التجارة الخارجية لكن كلها تصب في نفس الجوهر والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها: "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول"[1].

كما تعرف أيضا بأنها: "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وهجرة الأفراد، فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العالم للتأثير على هذه الظاهرة"[2].

وفي تعريف آخر: "التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم المتقدمة أو النامية ويطلق على عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات أيضا اصطلاح التجارة الخارجية أو الدولية أو التسويق الدولي"[3].

كما يمكن تعريفها كذلك بأنها: "عمليات التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود والأيدي العاملة"[4].

---

[1]– عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة العربية، 2015، ص9.

[2]– فوزي عبد الرزاق، إستراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، ط2، 2016، ص18.

[3]– إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط2، 2004، ص241.

[4]– نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008، ص9.

وبشكل عام مفهوم التجارة الخارجية يتمثل في: " المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات مختلفة"[1].

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تسعى نظريات التجارة الخارجية إلى دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي وهناك مجموعة من النظريات المكملة لبعضها البعض حيث أن كل نظرية هي مكملة للنظرية التي سبقتها.

أولا: النظرية الكلاسيكية

كانت هناك عناية كبيرة بنظريات التجارة الخارجية من قبل رجال الفكر الإداري والاقتصادي مند القدم لإيمانهم أن التجارة الداخلية يمكن من خلالها انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة دون أية عراقيل ويرون أن تكلفة السلعة تتحدد من خلال العمل المبذول فيها والتي من خلالها يمكن إنتاج السلع، وكلما زاد العمل زاد العرض على السلع وقل الطلب وتنخفض الأسعار، أما العناصر التي تتكون منها السلعة المنتجة فقد ارتفعت أسعارها بسبب الطلب عليها في عمليات الإنتاج ومن تم يزيد العرض وينقص حتى تصل إلى حالة التوازن.

وقد كانت النظرية الكلاسيكية نقطة البداية في التجارة الخارجية وان عملية التبادل الخارجية للسلع تعود بالفوائد على الدولة من حيث قدرتها على[2]:

- تحديد السلع الداخلة في عملية التجارة الخارجية.
- تحديد نسب التبادل من السلع وعناصر الإنتاج.

وقد قسمت النظرية الكلاسيكية إلى ثلاث نظريات :

1: نظرية التكاليف المطلقة

تفسر نظرية التكاليف المطلقة –التي قدمها ادم سميث–أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول استنادا إلى اختلاف التكاليف المطلقة لإنتاج السلع بين الدول[3].

ولتوضيح فائدة التجارة الخارجية وإمكانية قيامها افترض 'سميث'وجود دولتين هما: انجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين بالنفقة التالية:

---

[1]– جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، ط1، 2013، ص11.

[2]– عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص73–74.

[3]– متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2011، ص19.

السلعة الأولى:

- نفقة إنتاج وحدة المنسوجات في انجلترا 3ساعة/عمل.
- نفقة إنتاج وحدة المنسوجات في البرتغال 6 ساعة /عمل.

السلعة الثانية:

- نفقة إنتاج وحدة المشروبات في انجلترا 2 ساعة /عمل.
- نفقة إنتاج وحدة المشروبات في البرتغال 1 ساعة/ عمل.

جدول رقم (1): تكلفة إنتاج الوحدة من السلعتين مقاسه بساعات العمل

	المنسوجات	المشروبات
انجلترا	3	2
البرتغال	6	1

المصدر:محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، ط2، 2010، ص140.

وبما أن انجلترا تنتج المنسوجات بتكلفة اقل من البرتغال، لذلك يكون سعر المنسوجات في انجلترا اقل من سعره في البرتغال وبالتالي تستفيد من استيراد المنسوجات من انجلترا وتستفيد انجلترا من زيادة الطلب على المنسوجات مما يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل.

ويحدث مثل ذلك بالنسبة للسلعة الثانية حيث تنتجها البرتغال وتقوم بتصديرها إلى انجلترا، ولكي تستفيد الدولة من مزايا التخصص وتعود عليها التجارة الدولية بالمكسب على كل دولة أن تمتنع على فرض القيود على التجارة الخارجية.

انتقادات النظرية :

وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات منها[1]:

1. بعض الدول المتخلفة لا تتفوق تفوق مطلق في إنتاج أية سلعة، وبالتالي لا تستطيع تصدير أي سلعة ولاحتياجها لسلع مستوردة لا تستطيع دفع قيمتها فان هذا قد يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية.
2. لصعوبة انتقال عناصر الإنتاج يكفي وجود تفوق نسبي لكي تقوم التجارة الخارجية.
3. تعتبر نظرية ادم سميث في التجارة الخارجية امتداد لنظرية في التجارة الداخلة ولكن كلا النوعين مختلف عن الآخر.

[1]– محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر، ط2، 2010، ص143–144.

4. اشترط ادم سميث ضرورة حرية التجارة حتى يمكن تقسيم العمل والتخصص ولكن مبدأ حرية التجارة بهده الصورة لا يوجد في العصر الحديث.

5. تركيز تحليل سميث على جانب عرض الموارد الإنتاجية ولم يهتم بجانب الطلب.

6. يعطي تحليل سميث تفسير لقيام التجارة الخارجية في حالات خاصة وهي الحالات التي يكون فيها التفوق مطلق.

7. تعاني نظرية النفقات المطلقة من المنهج ألسكوني حيث أنها لم تراعي تغير الشروط في المستقبل وعلى رأسها التطورات التكنولوجية التي من شأنها أن تغير المزايا المطلقة لكل بلد.

2: نظرية الميزة النسبية

من المفترض أنه ليس كل الدول لديها ميزة مطلقة في الإنتاج ففي كثير من الدول وخاصة النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها، بسبب استخدام طرق إنتاج متخلفة غير كفئة علاوة على عدم تمكنها من بناء مشاريع كبيرة للاستفادة من الوفرة في التكاليف، كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا وبالتأكيد في هذه الحالة لا يمكن الاستفادة من نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الدولية.

من هنا جاء جوهر نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو فقد أوضح في كتابه الشهير: "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الذي صدر سنة 1821 مؤكدا أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الخارجية.

بل يكفي أن تتوفر لدى هذه الدول الميزة النسبية في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها، وعليه فان قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.[1]

يستند قانون الميزة النسبية على الافتراضات التالية[2]:

- وجود دولتين وسلعتين للتبادل التجاري؛
- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق؛
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول؛
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة؛
- انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية؛
- توفر ثروات طبيعية محدودة لكل دولة؛
- استخدام نظرية العمل للقيمة تثمين السلع؛

---

[1]– شريف علي الصوص، التجارة الخارجية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2013، ص22.

[2]– علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2010، ص37.

- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري؛
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

وعلى ضوء الفروض السابقة يمكن شرح نظرية الميزة النسبية على أساس أن الميزة عكس التكلفة، من خلال المثال التالي:

مثال للنفع العائد من التجارة الدولية:

الجدول رقم (2): تكلفة إنتاج السلعتين مقاسه بساعات العمل.

	قماش	مشروبات
انجلترا	100	120
البرتغال	90	80

المصدر: محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، ط2، 2010، ص152.

- النفقات المطلقة في كلتا السلعتين أقل في البرتغال عنها في انجلترا.
- بالنسبة للبرتغال فان التكلفة النسبية لإنتاج وحدة من القماش بالنسبة لتكلفة إنتاجه في انجلترا:

التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة القماش في البرتغال/التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة القماش في انجلترا=100/90= 0.9

وكذلك التكلفة النسبية لإنتاج وحدة المشروبات في البرتغال بالنسبة لإنتاجه في انجلترا:

التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة المشروبات في البرتغال/التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة المشروبات في انجلترا=120/80=0.66

البرتغال متفوقة نسبيا في إنتاج المشروبات.

فتخصص البرتغال في المشروبات وانجلترا في القماش وتستطيع البرتغال أن تصدر لانجلترا وحدة المشروبات تكلفتها عمل 80 رجل في السنة وتستورد وحدة قماش تكلفتها عمل 90 رجل في السنة وبالتالي توفر 10 أيام من العمل.

انتقادات النظرية:

وجهت إليها العديد من الانتقادات تتمثل فيما يلي[1]:

- تعتمد نظرية التكاليف النسبية على نظرية العمل للقيمة؛

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 42-45.

- تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية علما بأن هذه النفقات تحسب ضمن تكلفة إنتاج السلعة؛
- تفترض النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة؛
- تفترض نظرية الميزة النسبية أن نفقة إنتاج الوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج؛
- تفترض النظرية وجود سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما؛
- تعتمد هذه النظرية على فروض ساكنة؛
- ركزت نظرية الميزة النسبية على السلع المستوردة والمصدرة؛
- افترض ريكاردو في نظريته أن التبادل التجاري الدولي يتم على أساس المقايضة بالسلع.

3: نظرية القيم الدولية

لم توضح النظريات السابقة معدل التبادل التجاري بين الدول حتى جاء جون ستيوارت وحدد المعدل الذي يجب أن تصل إليه التجارة الخارجية حتى تصل إلى مرحلة التوازن، وقد سميت تلك النظرية بنظرية القيمة الاقتصادية فلو افترضنا أن هناك دولتين (أ، ب) حيث تنتج الدولة "أ" سلعتين تكلفة إنتاج السلعة الأولى 5 دنانير وتكلفة الثانية 10 دنانير، في حين تنتج الدولة "ب" السلعة الأولى بنفس التكلفة التي في الدولة "أ" أي بخمس دنانير و تنتج الدولة الثانية "ب" السلعة بـ 15 دينار، وهنا نلاحظ ارتفاع تكلفة السلعة الثانية في كلا الدولتين مقارنة مع السلعة الأولى والتي تبين أن لدى الدولة "ب" ميزة نسبية في إنتاجها ومن هنا يرى ستيوارت أن تتخصص الدولة "أ" في إنتاج السلعة الثانية لوجود ميزة نسبية لديها وترك إنتاج السلعة الأولى للدولة "ب" لتميزها النسبي مقارنة مع إنتاج السلعة الثانية ومن ثم يتم التبادل بين الدولتين حيث تصدر الدولة "أ" السلعة الثانية إلى الدولة "ب" وتستورد منها السلعة الأولى وهنا يحدث التوازن في عملية التبادل التجاري عند حد الاكتفاء من قبل الدولتين من السلع المستوردة ويعتمد ذلك على قوى العرض و الطلب لكلا السلعتين[1].

ومن الافتراضات التي تقوم عليها نظرية القيم الدولية ما يلي[2]:

- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية للدولة الثانية؛
- سيعتمد موقع معدلات التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، وكذلك على مرونة هذا الطلب إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية كبيرا؛

[1]– عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2]– شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2013، ص76.

- إن لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الدولية فهي تساهم في أن يصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية منخفضا عنه في الدولة الأولى.

ثانيا: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

هناك مجموعة من النظريات الحديثة في مجال التجارة الخارجية نذكر منها:

1: نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج (هيكشر–أولين)

يرى واضع النظرية هيكشر وتلميذه أولين الذي شرح تلك النظرية أن عملية التبادل التجاري بين الدول لا يمكن تفسيرها فقط بالفرق في النفقات النسبية لإنتاج السلع في الدول المختلفة ولكن يجب معرفة سبب ذلك التفاوت في تلك النفقات.

وتقوم نظرية (هكشر–أولين) على الافتراضات التالية:

- أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في الدولة الواحدة؛
- تختلف السلع فيما بينها من حيث كثافة استخدامها لعوامل الإنتاج؛
- أن أذواق المستهلكين ثابتة؛
- أن نمط توزيع الدخل معروف في الدول المختلفة؛
- أن إنتاج السلع يخضع لظروف ثبات غلة الحجم؛
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج؛
- المعرفة التامة لتحرك عناصر الإنتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان لآخر وفق للعوائد الحدية وفي نفس الوقت تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الإنتاج بين الدول[1].

انتقادات النظرية:

من بين أهم الانتقادات[2]:

- تفسيره لاختلافات أسعار السلع وبالتالي للمزايا النسبية التي تتمتع بها البلدان المختلفة.حيث كان يرى أولين أن السبب في ذلك يرجع إلى اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج.
- تحاول نظرية (هيكشر–أولين) أن تفسير طبيعة التجارة الخارجية على أساس وجود مزايا نسبية لبعض البلدان على أخرى في إنتاج سلعة معينة.
- تؤكد النظرية على أن الاختلاف النسبي في كميات عناصر الإنتاج هو الأساس في تفسير قيام التجارة الخارجية، وتستبعد دور البحث والتطوير كأحد محددات قيام التجارة الخارجية.

---

[1]– عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص 110–111.

[2]– محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص191.

- اشتركت هذه النظرية مع نظرية ريكاردو في إهمالها لانتقال عناصر الإنتاج دوليا.

2: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (سام ويلسون)

ترتبط هذه النظرية بنظرية هيكشر أولين، فهذه الأخيرة تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الإنتاج وقد أشار هيكشر سنة 1917 إلى أن التعادل في الأسعار المطلقة لعوامل الإنتاج يعتبر من أهم النتائج المترتبة على التجارة والتي لا يمكن إنكارها.

وفي عام 1948 توصل سام ولسون إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون(هيكشر–أولين–سام ولسون) في تعادل أسعار عوامل الإنتاج بين الدول، ووفقا لهذه النظرية القائمة على الوفرة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى قيام التجارة الدولية.

وقد أثبت سام ولسون ذلك باستخدام نموذج (الدولتين،السلعتين،عنصري الإنتاج) وذلك بافتراض عدم وجود ظاهرة انعكاس كثافة الإنتاج، وهذا يعني أن التجارة الخارجية تقوم بالدور نفسه الذي من المفترض أن تقوم به في حال السماح بحرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول كما أنها تساهم في إعادة السماح بحرية توزيع المداخيل داخل الدولة الواحدة[1].

3: نظرية تشابه دوال الطلب (نظرية ليندر)

إن جوهر نظرية ليندر التي قدمها الاقتصادي السويدي ستيفان ليندر هو الاعتماد على جانب الطلب في تفسير ظاهرة التبادل الدولي واثبات خطأ الاعتماد على جانب العرض، حيث توصل ليندر إلى أن مستويات المداخيل الفردية تؤثر على كثافة التجارة الخارجية بالنسبة للمنتجات الصناعية وتقوم هذه النظرية على الفروض التالية:

- شرطا قيام التجارة طبقا لنظرية ليندر هما أي سلعة لابد أن تنتج وتستهلك في الداخل قبل أن تتحول إلى سلعة تصديرية.
- تجاوب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات إلى الانخفاض[2].

4: نظرية ريبزنسكي

تعتمد هذه النظرية التي قدمت عام 1955 على اثر زيادة عرض عوامل الإنتاج، ويتم تحليلها ودراستها في إطار التحليل الساكن المقارن، وقد تناولت هذه النظرية حالة دولة واحدة تنتج سلعتين باستخدام عاملين من عوامل الإنتاج لكنها لم تصل بعد إلى درجة التخصص الكامل من إنتاج هذه السلعتين، فإذا

[1]– شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2]– متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص52.

كانت أسعار السلعتين ثابتة وكان في مقدرة عاملي الإنتاج الانتقال بين الصناعتين فان هذه النظرية أثبتت أن زيادة عرض أحد عوامل الإنتاج سيؤدي إلى زيادة حجم إنتاج السلعة التي تعتمد على الاستخدام الكثيف الذي زاد عرضه، وفي الوقت نفسه سيؤدي إلى انخفاض حجم إنتاج السلعة الأخرى التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للعامل الثاني الذي بقي عرضه ثابتا وقد توصل ريبزنسكي إلى النتيجة التالية:

إن معدل الزيادة في حجم إنتاج السلعة الأولى سيكون اكبر من معدل الزيادة من حجم العرض من عامل الإنتاج رغم افتراض ثبات غلة الحجم وثبات طرق الإنتاج[1].

5: نظرية جون هيكس

درس جون هيكس في عام 1953 أثر التقدم التكنولوجي على التجارة الدولية ففي حالة وجود دولتين يتصف اقتصاد الدولة الأولى بالنمو والدولة الثانية بالسكون، استنتج عندها أن التقدم العلمي في الدولة ذات الاقتصاد النامي يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بشروط التجارة الدولية خصوصا إذا تحقق هذا التقدم في صناعتها التصديرية كما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب في شروط التبادل الدولي إذا اتجه هذا التقدم إلى صناعاتها المنافسة للواردات.

ولقد قام هيكس بالتمييز بين ثلاثة أنواع للتقدم العلمي:

- التقدم المستخدم لرأس المال.
- التقدم المستخدم للعمل.
- التقدم المحايد.

حيث قدم افتراضا يتصف بالتقييد من شأنه أن يجعل نسبة مزج عوامل الإنتاج متساوية قبل تحقيق التغيير العلمي وبعده، كما يجعل التقدم العلمي وفقا للمعايير السابقة محايدا، وبناءا على هذا الافتراض فقد توصل هيكس إلى النتيجة التالية: "إذا اختص التقدم العلمي بإحدى السلعتين المنتجتين مع ثبات أسعارهما النسبية لابد وان ينخفض حجم الإنتاج المطلق من السلعة الأخرى"[2].

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور هذا النوع من التبادل، ويمكن إرجاع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم انه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم، ومهما كانت قدراتها الاقتصادية فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن.

---

[1]– شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] – شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص106–107.

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية

لا نستطيع حصر أسباب قيام التجارة الخارجية في عامل وحيد وبالتالي يمكن القول أن مجمل الأسباب التي أدت إلى قيام التبادل الدولي هي[1]:

- المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية حيث تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية واستيراد السلع ذات الندرة النسبية، الأمر الذي يحقق لها ميزتين في نفس الوقت أولهما تصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي، وثانيهما الحصول على سلع تستوردها من الخارج بأسعار تقل نسبيا عن تكلفة إنتاجها محليا.
- اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم في الحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.
- ارتفاع المستوى المعيشي لبعض الدول أدى إلى رغبتها في تصريف منتجاتها.
- التطور التكنولوجي والصناعي خلق رغبة لدى الدول التي لا تمتلك هذه التقنيات الحديثة لاكتسابها.
- حاجات الدول الصناعية خاصة إلى الموارد الأساسية يدفعها إلى التعامل مع الدول التي لها فائض.
- النمو المتزايد والمستمر للسكان لكامل مناطق العالم، وبهذا تتزايد حاجات البلد إلى إشباع رغبات المواطنين المتزايدة أمام عجزه عن تلبية جميع تلك الحاجات ليظهر ايجابيات دور التبادل الدولي.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

تنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى[2]:

- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية التي تحتاجها والملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.
- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا مقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

---

[1]– جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2]– فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص19.

فالتجارة الخارجية تظهر أهميتها في أنها تمثل[1]:

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل وبالتالي المساهمة في عملية التصدير وزيادة المداخيل والناتج القومي.
- المساعدة في زيادة رفاهية البلاد وذلك عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.
- تعتبر مؤشر جوهري على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والنامية.
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات الطلب والعرض.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

[1]– شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

أمام حتمية التبادل التجاري بين مختلف الدول كان لابد من وضع إجراءات ووسائل توجه هذا التبادل وهذا ما يطلق عليه بالسياسات التجارية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية من بينها نذكر:

يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها: "برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة"[1].

وتعرف أيضا على أنها: "السياسة التجارية هي مجموع الإجراءات التي تنتهجها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى قصد تحقيق أهداف معينة كإعادة تنمية الاقتصاد الوطني، تحقيق الاكتفاء الذاتي ...."[2].

وفي تعريف آخر: "هي مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية المستخدمة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الخارجية عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى بهدف تقييد التجارة أو تحريرها.

---

[1]– فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]– رمزي محمود، منظمة التجارة العالمية: قلعة استنزاف موارد الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، ص51.

[3]– فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 70.

المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية وأهدافها

أولا: أنواع سياسات التجارة الخارجية

تقسم السياسات التجارية الدولية من طرف الاقتصاديين إلى نوعين رئيسين وهما:

- سياسة الحماية.
- سياسة الحرية.

1. سياسة الحماية

مذهب حماية التجارة هو أن لا تترك الدولة تجارتها الخارجية حرة طليقة من كل قيد وإنما ينبغي تقييدها بوسائل الحماية المختلفة، رعاية لمصالحها وأهدافها الوطنية[1].

ويعتمد أنصار مذهب الحماية على الحجج التالية[2]:

- حماية الصناعة الناشئة، حيث أن تكاليف الإنتاج للصناعة الناشئة تكون مرتفعة وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة.
- الحماية بغرض تنويع الإنتاج، فقد يؤدي التخصص في صناعة أو عدد من الصناعات إلى التركيز في المنتجات وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية المتوفرة على الخبرة الفنية وثقة من الوجهة التسويقية.
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية، إن فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع والخدمات يعتبر حافز للاستثمار حيث تقوم الشركات بإقامة فرع لها في هذه الدولة لتجنب تلك الرسوم وبالتالي تؤدي الحماية إلى زيادة الدخل ورفع معدل الربح.

2.سياسة الحرية

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى.

ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية ترتكز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات[1].

---

[1]– فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2]– محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص150.

ويعتمد أنصار مذهب الحرية على الحجج التالية[2]:

- إن حرية التجارة تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية، وأن الحماية ستؤدي إلى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة وعلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة.
- إن الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتحميل المستهلكين هذه الزيادة.
- تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.
- إن حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلى في ظل الحماية.
- إن حرية التجارة ساعد في الإنتاج الكبير وبخاصة البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل، نظرا لقلة الطلب على السلع التي تنتجها لذلك فهي تحتاج إلى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يتأتى عن طريق الحرية التجارية.

ثانيا: أهداف السياسات التجارية

تسعى السياسات التجارية المتبعة إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة لأخرى ولعل أهمها:

1. **الأهداف الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي[3]:
   - زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
   - حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ودعم حركة التنمية.

---

[1]– بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، 2011–2012، ص28.

[2]– فيصل لوصيف، اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف1، 2013–2014، ص17–18.

[3]– فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص71–72.

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق، الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة الحديثة العهد في الدولة، حيث يجب توفير الظروف الملائمة لها.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، كحالات الانكماش والتضخم.
- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن، ويحدث هذا عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وإن كان هناك عجز في ميزان المدفوعات ولتحقيق التوازن تلجأ الدولة إلى التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

2. **الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل في[1]:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.

3. **الأهداف السياسية والإستراتيجية:** ومن أبرزها ما يلي[2]:

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في مجال الأزمات والحروب.

[1]– فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2]– فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص17.

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي تتخذ العديد من الإجراءات التي تؤثر في علاقتها التجارية مع الشركاء الاقتصاديين، لذلك فهي تختار العديد من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية وتتمثل هذه الوسائل في ما يلي:

أولا: الوسائل السعرية

1. **الرسوم الجمركية:** الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة بمناسبة عبورها الحدود الوطنية في شكل صادرات أو واردات، حيث أن مجموع الرسوم المطبقة يكون التعريفة الجمركية وهي عبارة عن جدول يوضع لدى كل دولة.

أما النظام الجمركي فهو مجموع القواعد والإجراءات التي تطبقها إدارة الجمارك في الدولة، وتعتبر التعريفة الجمركية من بين الأدوات الأساسية التي تلجأ إليها الحكومة لتسوية علاقاتها التجارية الدولية، وتفرض الرسوم الجمركية عادة على الواردات من دون الصادرات، فالرسوم على الصادرات نادرة الحدوث إلا في بعض الدول المتخلفة، وهناك عدة أنواع من الرسوم الجمركية هي: رسوم قيمية، رسوم نوعية، رسوم مالية، رسوم حمائية، وفي الكثير من الأحيان يلعب الرسم دورا مزدوجا فهو يمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايته للأسواق المحلية، ويصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين إذ يقترح "هابرلر" أن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض[1].

2. **الإعانات:** يقصد بها تلك المساعدات والمزايا النقدية المباشرة وغير المباشرة كالإعفاء من الضرائب أو تخفيض تكلفة السلع المعدة للتصدير التي تقدمها الدولة للتصدير حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة من أجل كسب أسواق في الخارج، وكذلك الإجراءات التي يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية.

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة الإعانة بأنها: " كل تدخل للسلطات العمومية من شأنه أن يمنح ميزة للمستفيد من هذا التدخل"[2].

---

[1]– حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص72.

[2]– مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص149.

وقد تكون الإعانات مباشرة تتمثل في مبلغ نقدي يحسب على أساس القيمة أو النوع أو قد تكون غير مباشرة كالإعفاء من الضرائب أو الاستثناء من بعضها أو خفض نسبتها أو إعادة ما دفع منها أو تحمل التكاليف أو جزء منها المترتبة عن الاشتراك في المعارض الدولية.

والأصل أن تدفع الإعانات إلى المصدرين تمكينا لهم من ممارسة النشاط في الأسواق الخارجية لتحقيق النجاح في كمية الصادرات وكيفيتها نوعا وخدمة مما يساعدهم على المنافسة والبيع بأسعار أقل حيث أنه من الممكن أن تدفع إلى المستوردين أيضا كجزء من السياسة التموينية لكي يتمكنوا من البيع في الداخل بأسعار أقل من أسعار الشراء[1].

3. **الإغراق:** تختلف تعاريف الإغراق من كاتب لآخر والتعريف الشائع له هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفته أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية[2].
4. **تخفيض سعر الصرف:** يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا على قيمة الوحدة النقدية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواءا اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية وبرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية[3].

ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة في مقدمتها علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.

5. الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف أن تقوم الدولة بوضع قيود على التعامل في الصرف الأجنبي من شأنها القضاء على سوق الصرف الحر واحتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، ففي ظل الرقابة على الصرف يتنازل المصدر عما يحصل عليه من عملات

---

[1]– حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2]– محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص247.

[3]– راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص324.

أجنبية إلى السلطات النقدية مقابل الحصول على ثمنها بالعملة المحلية على أساس سعر معين كما أنه على المستورد أن يتقدم إلى مراقبة النقد بطلب شراء العملات الأجنبية التي يريدها[1].

ثانيا: الوسائل الكمية

1. **نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص ذلك النظام الذي تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معينة من الزمن.

ولقد كان أول تطبيق لهذا النظام في فرنسا وبلجيكا عام 1931 وقد تعددت صور تطبيق هذا النظام منذ شاع استخدامه إبان الكساد العظيم إلى الوقت الحاضر.

حيث يؤدي نظام الحصص إلى نفس النتائج التي تحققها التعريفة، فهناك نظام الحصص المانعة وهي التي تمنع الاستيراد تماما وهي تشبه التعريفة المانعة من حيث الأثر على الواردات وتقييد حرية التجارة حيث يتحقق التوازن في السوق المحلي، وقد يبدو مما سبق أنه لا فرق بين هاتين السياستين التعريفة والحصص ولكن في الواقع يرى الاقتصاديون أن هناك فروق جوهرية[2].

فالتعريفة تخفض أسعار الضرائب كضرائب الدخل مما يخفض من أعباء المستهلكين المحليين، حيث يؤدي نظام الحصص إلى تسرب الأرباح الناجمة عن ارتفاع الأسعار إلى جيوب المصدرين والمستوردين الذين سيسعدهم الحظ بالحصول على حصة الاستيراد أو تراخيص الاستيراد لذلك يرى الاقتصاديون أن التعريفة تمثل أخف الضررين طالما تحرر التجارة.

2. **تراخيص الاستيراد:** في ظل هذا النظام يشرط حصول المستوردين مسبقا على تراخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الاستيراد ويتم تحديد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية سابقة[3].

ثالثا: الأساليب التنظيمية

---

[1]– حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2]– محمد محمد البنا، الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص197.

[3]– حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص24.

إن الإطار التنظيمي الذي تتحقق في نطاقه المبادلات التجارية ينطوي على عدد من المواضيع المتصلة بالسيادة التجارية، وبالتالي تخطيطها ولعل أهم ما يمكن التطرق إليه بهذا الصدد هي المعاهدات التجارية والاتفاقات والاتحادات الجمركية وأخيرا الإجراءات الإدارية الخاصة بها.

وفيما يلي عرض موجز لها:

1. **المعاهدات التجارية:** يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي غير أن أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية لأنها تنص على شرط امتياز الدولة الأولى بالرعايا حيث ينعكس هذا على زيادة التبادل التجاري وتنظيم أمور الصادرات والواردات وبالتالي تأثيرها على ميزان المدفوعات سلبا وإيجابا[1].
2. **الاتفاقيات التجارية:** هناك ما يميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة وذلك من الناحية الشكلية والموضوعية، فالاتفاق أقصر مدة من المعاهدة، كما أنه يتناول جانبا محددا، وهو يعقد بواسطة وزارة الاقتصاد أو التجارة، في حين أن المعاهدة تعقد في العادة عن طريق وزارة الخارجية، وتتضمن الاتفاقيات نوع من المنتجات التي يشملها التعاون، حيث تسجل في قوائم الاستيراد والتصدير الملحقة بالاتفاق وقد ينطوي الاتفاق على نص يبين الإجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ومنح التراخيص اللازمة لذلك فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير كما يشار إلى المدة وطريقة تمديده وتشكل لهذا الغرض لجنة مشتركة لوضع بنود الاتفاق موضع التطبيق ومن أمثلتها اتفاقيات الدفع التي توضح أساليب تسوية الحسابات المترتبة على الارتباطات التجارية والمالية يتم فيها تبيان طبيعة العملة التي تسوي بها العمليات وتسجيل العمليات الحسابية في البنك المركزي ومدة الائتمان[2].
3. **الاتحادات الجمركية:** يتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود الجمركية عليها ويختلف عنها في أنه يلزم الدول الأعضاء بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول خارج الاتحاد، وأشهرها إتحاد البينيلوكس الذي يتكون من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وأنشئ في لندن سنة 1944[3].

---

[1]– زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص308.

[2]– محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص30.

[3]– محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص257.

4. **المناطق الحرة:** يعد هذا النظام من أبرز الاستثناءات التي تخرج عن قاعدة تطبيق مختلف أنواع القيود الجمركية، وبفضل غيره من الاستثناءات وبالرغم من أن المناطق الحرة هي جزء من إقليم الدولة إلا أنها تعتبر خارج حدودها الجمركية مع وجودها داخل الحدود السياسية، ومن مظاهر ذلك تداول السلع والبضائع بحرية تامة وتجري في المناطق الحرة عدة عمليات منها تخزين بضائع الترانزيت والبضائع المعدة للتصدير إلى الخارج بعد دفع الرسوم الجمركية عليها[1].
5. **الإجراءات الإدارية:** ويقصد بها جميع الوسائل التي ترمي إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية وتضع عقبات جديدة في سبيل الاستيراد من الخارج بهدف حماية السوق الوطني بتدابير أهمها[2]:

- التعنت في تطبيق إجراءات التعريفة الجمركية نفسها إذ يمكن اعتباره حاجزا جمركيا فعالا فتقوم السلطات بسحب البند على السلعة المستوردة فتسهل بذلك الاستيراد أو تقيده.
- التعنت في تقسيم قيمة الواردات لزيادة قيمة الرسم الذي يتوجب دفعه.
- التعنت في تطبيق الشروط الصحية لإضعاف المركز التنافسي للسلع المستوردة مقارنة مع السلع المحلية.
- التضييق على المندوبين التجاريين الذين يقومون بأعمال الدعاية لمنتجاتهم بواسطة التعنت في إجراءات إقامتهم ومقاطعة منتجاتهم أو فرض الرقابة على الصرف وتعقيد إجراءات الدفع إلى الخارج.

---

[1]– حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2]– زكريا أحمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص242.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية

من الملاحظ أن مجمل الدول المستعملة للقيود المفروضة على التجارة الخارجية بدأت في التخفيف منها والتحول تدريجيا إلى رفع جميع العراقيل عنها، وبالتالي تحرير التجارة الخارجية وفق برامج وسياسات كالإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف هيئات دولية في الكثير من الدول النامية.

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول وذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد.

أولا: تعريف تحرير التجارة الخارجية

تعرف على أنها: التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، وأسعار الصرف من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقت طويل[1].

أما فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية فهي تعني[2]:

6. التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.
7. تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها.
8. تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.

ثانيا: أسباب تحرير التجارة الخارجية

هناك عدة أسباب أدت إلى تحرير التجارة الخارجية نذكر منها[3]:

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول، واتجاه أسعار المواد الأولية إلى الانخفاض.
- تزايد عدد التجارب الناجحة فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

---

[1]– عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص249.

[2]– عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص250.

[3]– عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص252.

- الضغوط الممارسة من قبل المؤسسات الدولية، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية 1982 حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية وشروط نجاحها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المراحل التي يمر بها تحرير التجارة الخارجية وكذا الشروط الواجب توفرها حتى تكون عملية التحرير ناجحة.

أولا: مراحل تحرير التجارة الخارجية

مر تحرير التجارة الخارجية بثلاث مراحل وهي[1]:

المرحلة الأولى: تحرير القطاعات أو الأسواق الداخلية قبل القطاعات المالية لأن هذه الأخيرة تتميز بالشفافية مما يعني أي اضطراب في التدفقات المالية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، وعدم نجاح تحرير التجارة الخارجية.

المرحلة الثانية: تحرير الأسواق المالية المحلية مثل أسواق رأس المال، بمعنى إذا كانت هناك حرية انتقال رأس المال فهذا سوف يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج.

المرحل الثالثة: تحرير التجارة الخارجية على نطاق إلغاء قيود على رأس المال بمعنى آخر فإن دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحرير الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف والتي تعتبر عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة الخارجية.

ثانيا: شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية

هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر لنجاح تحرير التجارة الخارجية من أهمها[2]:

- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.
- أن تكون السياسات الأخرى تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.

---

[1]– عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص255.

[2]– عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص255.

- من المفيد ابتداء التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية فتبين المنتفعين من الحماية وحجم الانتفاع.
- يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.
- من المفيد قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة.

المطلب الثالث: مكاسب وآثار تحرير التجارة الخارجية

تعتبر عملية تحرير التجارة الخارجية ظاهرة حديثة تترتب عنها العديد من الايجابيات والسلبيات على مستوى اقتصاد كل دولة تقوم بتطبيقها إضافة إلى أنها تحقق مكاسب ساكنة وديناميكية وهذا ما نوضحه فيما يلي:

أولا: مكاسب تحرير التجارة الخارجية

تحقق الدولة العديد من المكاسب حينما تحرر تجارتها الخارجية ومن أهم هذه المكاسب:

1. **المكاسب الساكنة:** وتتمثل هذه المكاسب في[1]:

- تتجه التجارة الدولية نحو مستويات من الاستهلاك لم يكن بالإمكان الوصول إليها في غياب التبادل الدولي رغم عدم تغير مستوى الإنتاج لدى الدول محل التجارة الدولية، وعليه يقصد بالمكاسب الساكنة من التجارة الدولية تلك الزيادة في مستوى الاستهلاك دون تغيير مستوى الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة في الاستهلاك من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن تم تغيير نمط الإنتاج وهناك نوعان من المكاسب:

✓ **مكاسب في الاستهلاك:** ويعني الزيادة في مستوى ما تنتجه التجارة الخارجية من سلع للدول الداخلة فيها حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

[1]– محمد محمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص 173-174.

- ✓ **مكاسب في الإنتاج:** يحدث هذا نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي وتتخصص كل دولة في السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية، حيث يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون فيها إنتاجية عناصر الإنتاج أعلى نسبيا وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

2. **المكاسب الديناميكية:** يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني أي أن المكاسب الديناميكية تشير إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي وهي تشمل مكاسب التخصص في إنتاج السلعة التي تحرز الدولة في إنتاجها ميزة نسبية، حيث تقوم بتشغيل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر من الكفاءة[1].

ومكاسب بعد قيام التبادل التجاري حيث يتم التحرك في نقطة الإنتاج والاستهلاك في فترة العزلة الاقتصادية إلى نقطة الاستهلاك الأعلى الذي يعبر عن المكسب الناتج عن التبادل التجاري.

ومن هذا التخصص والتبادل التجاري تحقق الدولة العديد من المزايا أهمها[2]:

- تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية، يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج في مختلف السلع.
- تؤدي حرية التجارة إلى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف، لأن أي اختراع أو اكتشاف يحسن من الإنتاجية ويرفع الكفاءة.
- تعمل التجارة الخارجية على خلق المزيد من المنافسة وتقضي على الاحتكارات المحلية.
- تتيح حرية التجارة الخارجية للمشروعات المزيد من التوسع وكبر الحجم، مما يرفع المستوى التكنولوجي في البلد.
- تسمح حرية التجارة الخارجية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وعليه فإن حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة لتمويل الاقتصاد مما يدفع إلى تحقيق النمو.

ثانيا: سلبيات تحرير التجارة الخارجية

يترتب عن تحرير التجارة الخارجية العديد من السلبيات أهمها[3]:

---

[1]– حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص83.

[3]– سليمان المندري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولى، 2004، ص221.

- بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للموارد الأولية، بسبب التزام الدول النامية بتطبيق سياسة الحرية التجارية في الوقت الحاضر يجعلها تتخصص في الإنتاج الأولي كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول، دون التقدم في مجالات الصناعة والخدمات.
- قتل الشركات أو الصناعات الناشئة بسبب حرية التجارة التي تخلق نوعا من المنافسة الغير متكافئة وبالتالي ارتفاع معدل البطالة، وارتفاع معدلات التضخم.
- زيادة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول المتقدمة والنامية، وذلك نظرا للاختلاف في نوعية الصناعات المعتمدة في كل دولة.
- قد تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى تضييق نطاق السوق، لأن الإنتاج الصناعي في الدول النامية مازال لا يقوى على غزو الأسواق، وأمام المنافسة الأجنبية ستزداد الأسواق المحلية ضيقا وتزداد معدلات الطاقة العاطلة بهذه الأسواق.
- إن تحرير المبادلات الخارجية من شأنه أن يخفض أسعار المنتجات في السوق الداخلية وبالتالي يستوجب تقليص وإقصاء فروع نشاطات قليلة أو منعدمة المنافسة، مما يجعل المؤسسة تفكر في تقليل تكاليفها وبالتالي تخفيض عدد العمال والإطارات بها.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا نستنتج أن التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما تقوم به، كونها تربط الدول ومنفذ لتصريف فائض الإنتاج الزائد عن حاجة السوق المحلي.

أما نظريات التجارة الخارجية فقد عرفت تطورات كبيرة على أيدي مفكرين متعددين خلال مراحل تاريخية مختلفة في تفسيرهم لقيام التجارة الخارجية مابين الدول، حيث نجد أن هذه النظريات عبارة عن حلقات متصلة ببعضها البعض فكل نظرية هي امتداد أو مكمل للنظرية التي سبقتها، إذ لم تستطع أي نظرية من النظريات السابقة وضع تفسير علمي كامل لتلك العلاقات التجارية القائمة بين الدول.

أما فيما يخص سياسات التجارة الخارجية فقد تنوعت حسب رأي الاقتصاديين إلى سياستين، سياسة تقييد حرية التجارة الخارجية وهي سياسة الحماية وسياسة ترفع كافة القيود عن التجارة الخارجية وهي سياسة الحرية.

أما تحرير التجارة الخارجية فهي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة لتعمل على تدفق التجارة الخارجية عبر الحدود الدولية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

الفصل الثاني:

الميزان التجاري كحساب في ميزان المدفوعات وأثر تحرير التجارة الخارجية عليه

تمهيد

يعتبر الميزان التجاري جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي، إذ يلعب دور مهم في التعرف على وضعية البلد ومركزه التنافسي في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي والخدماتي وترتبط التجارة الخارجية لأي اقتصاد بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات أو الصادرات، إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة أهم مؤشرات التوازن الخارجي.

وعليه سنتناول في هذا الفصل:

- أساسيات حول ميزان المدفوعات.
- ماهية الميزان التجاري.
- الميزان التجاري وعلاقته بالتجارة الخارجية.

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم، وبتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة كما يعتبر ميزان المدفوعات المرآة التي تعكس حركة التجارة تصديرا واستيراد.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يكتسي ميزان المدفوعات أهمية كبيرة في اقتصاد أي بلد وقد تعددت التعاريف المتعلقة به ونذكر منها:

يمكن تعريفه: "ميزان المدفوعات هو بيان موجز لكل المعاملات التي تجري بين المقيمين في بلد معين سواء كانوا أشخاص أو مشروعات أو مؤسسات حكومية، مع بقية العالم خلال مدة زمنية معينة ويتضمن تلك المعاملات، التصدير والاستيراد وجميع تدفقات رأس المال، فهو سجل حقوق الدولة وديونها خلال مدة معينة سنة عادة"[1].

كما أن ميزان المدفوعات هو الحساب الذي يشمل جملة المبادلات التي تحصل خلال فترة زمنية بين أي قطر في العالم الخارجي والمتمثلة في التصدير والاستيراد من السلع والخدمات وحركة الاستثمارات بكافة أنواعها[2].

كما يعرف أيضا: "سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحولات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة"[3].

وفي تعريف آخر: "يعتبر ميزان المدفوعات من العناصر الأساسية التي توضح نظرية التبادل التجاري الدولي، حيث يبين ميزان المدفوعات جميع المعاملات الاقتصادية مع الخارج تتم خلال فترة زمنية (سنة) بين الدولة والخارج، وينشأ عنها التزامات أو حقوق على الخارج"[4].

---

[1]– كامل علاوي وحسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008، ص262.

[2]– محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ط2، 2009، ص394.

[3]– هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ط1، 2006، ص235.

[4]– طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ط1، 2009، ص458.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو سند تسجل فيه جميع المبادلات الاقتصادية والتجارية والتي تتم بين حكومات ومواطني دولة ما مع غيرها من الدول خلال فترة زمنية غالبا ما تكون السنة.

من خلال ما ذكر سابقا يمكن القول أن[1]:

- ميزان المدفوعات هو حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز.
- يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم إخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الدولي.
- تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع، أو إذا كانت تعمل على حساب تخفيض أصولها الأجنبية، والعمل على تراكم مطلوبات أجنبية أو فيما إذا كانت قادرة على استلام منح من الخارج.
- ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا إن كانت الدولة دائنة أو مدينة.
- يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقيم آثار تخفيض قيمة العملة ومن ثم بيان مدى آثارها على زيادة أو عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض قيمة العملة وذلك بالنظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من جانبين الجانب الدائن الذي تظهر فيه كافة المعاملات المتعلقة بمحصلات الدولة من الخارج، والجانب المدين الذي تظهر فيه كافة البنود المتعلقة بالمدفوعات إلى الخارج، وعلى العموم يتكون ميزان المدفوعات على العموم من العناصر التالية:

1- الحساب الجاري: ويضم المعاملات السلعية والخدمية وعوائد الدخل بين الدولة والعالم الخارجي ويقسم هذا الحساب إلى ما يلي[2]:

أ/ الميزان التجاري: ويسجل في هذا الميزان التجارة المنظورة أي التجارة في السلع المصدرة والمستوردة.

---

[1]- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط2، 2015، ص233-234.

[2]- عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص234.

ب/ ميزان التجارة غير المنظورة: ويسجل الديون والحقوق الناشئة عن تبادل الخدمات بأنواعها المختلفة (نقل، تأمين، مصاريف.....).

ويعد صندوق النقد الدولي الفقرات الآتية معاملات غير منظورة:

- النقل الدولي للسلع بما في ذالك مخازن إيداع السلع لغرض الترانزيت والنفقات المترتبة عليه.

- السفر من أجل الأعمال، التعليم، الصحة، المؤتمرات الدولية أو السياحية.

- الدخل الناجم عن الاستثمار بما في ذلك الفائدة، الربح، والإيجارات.

- فقرات خدمات متفرقة مثل: الإعلان، العمولات، إيجار الأفلام، التقاعد، أجور وبراءات الاختراع، رسم الامتياز والاشتراكات في المجالات الدورية، أجور العضوية في الجمعيات وما شابه.

- الهبات، النقود التي يحولها المهاجرون إلى ذويهم، الإرث.

2- حساب العمليات الرأسمالية:

يتضمن هذا الحساب بندين: العمليات الرأسمالية طويلة الأجل والعمليات الرأسمالية قصيرة الأجل.[1]

أ/ العمليات الرأسمالية قصيرة الأجل: وتمثل التحويلات الرأسمالية حركات رأس المال بين دولة ما وبين العالم الخارجي أي:

- حركات تصدير واستيراد الصكوك بمختلف أنواعها مثل: الأسهم والسندات.

- حقوق الملكية.

- الأوراق التجارية.

- ودائع العملات الوطنية أو الأجنبية.

وهذه التحويلات الرأسمالية تنقسم بدورها إلى نوعين: رأس المال طويل الأجل و رأس المال قصير الأجل حيث تصدر الدولة رأس المال قصير الأجل إذا استوردت بعض الصكوك أو الحقوق منها:

- نقصان ودائع الأجانب في البنوك الوطنية.

[1]- الموسوعة الاقتصادية الميسرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص ص368-369.

- الحق في ودائع المواطنين في البنوك الأجنبية.

- أوراق تجارية (كمبيالات) على تجار أجانب.

وتظهر هذه التحويلات في جانب المدفوعات أو الالتزامات لأنها بمثابة واردات تمثل حيازة العالم الخارجي لقوة شرائية من الدولة بالداخل مقابل الودائع أو الأوراق التجارية.

وتستورد الدولة رأس المال قصير الأجل إذا أصدرت بعض الصكوك أو الحقوق ومنها:

- ودائع للأجانب في البنوك الوطنية.

- نقصان ودائع المواطنين في البنوك الأجنبية.

- أوراق تجارية(كمبيالات) على تجار مواطنين.

وتظهر هذه التحويلات في جانب الإيرادات أو الحقوق أيضا، لأنها بمثابة صادرات تمثل حيازة الدولة لقوة شرائية من الخارج مقابل الودائع أو الأوراق التجارية.

ب/ العمليات الرأسمالية طويلة الأجل:

يمثل رأس المال طويل الأجل استيرادا أو تصديرا لنوع من الصكوك أو الحقوق الذي يتم عن استثمار رأسمالي طويل الأجل، ومن الأمثلة على ذلك: الأسهم والسندات وحقوق الملكية.

إذ لو بيعت أسهم أو سندات من مؤسسات وطنية للأجانب في الخارج، فإن هذه العملية تنطوي على استيراد لرأس مال طويل الأجل هو بمثابة تصدير للسلع لأنه يعبر عن حيازة الدولة لعملات أجنبية.

أما إذا اشترى المواطنون بالدولة أسهما أو سندات من مؤسسات أجنبية بالخارج فإن هذه العملية تنطوي على تصدير لرأس مال طويل الأجل هو بمثابة استيراد للسلع، لأنه يعبر عن قيام الدولة بعرض عملتها الوطنية مقابل الحصول على عملات أجنبية.

3- حساب عمليات التسويات الرسمية:

حيث يسجل حركات التدفق الداخلي والخارجي وذلك لحساب التغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب والتغير في الأصول الاحتياطية للدولة خلال السنة.

وتتمثل الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما في حوزتها من ذهب وعملات قابلة للتحول وحقوق السحب الخاصة ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي[1].

4- حساب السهو والخطأ:

تبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن أو العكس، وعليه وحسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانب ميزان المدفوعات بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة.

إلا أن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين، ويرجع الخلل إلى أحد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات، أو الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة[2].

الشكل رقم(1): مكونات ميزان المدفوعات

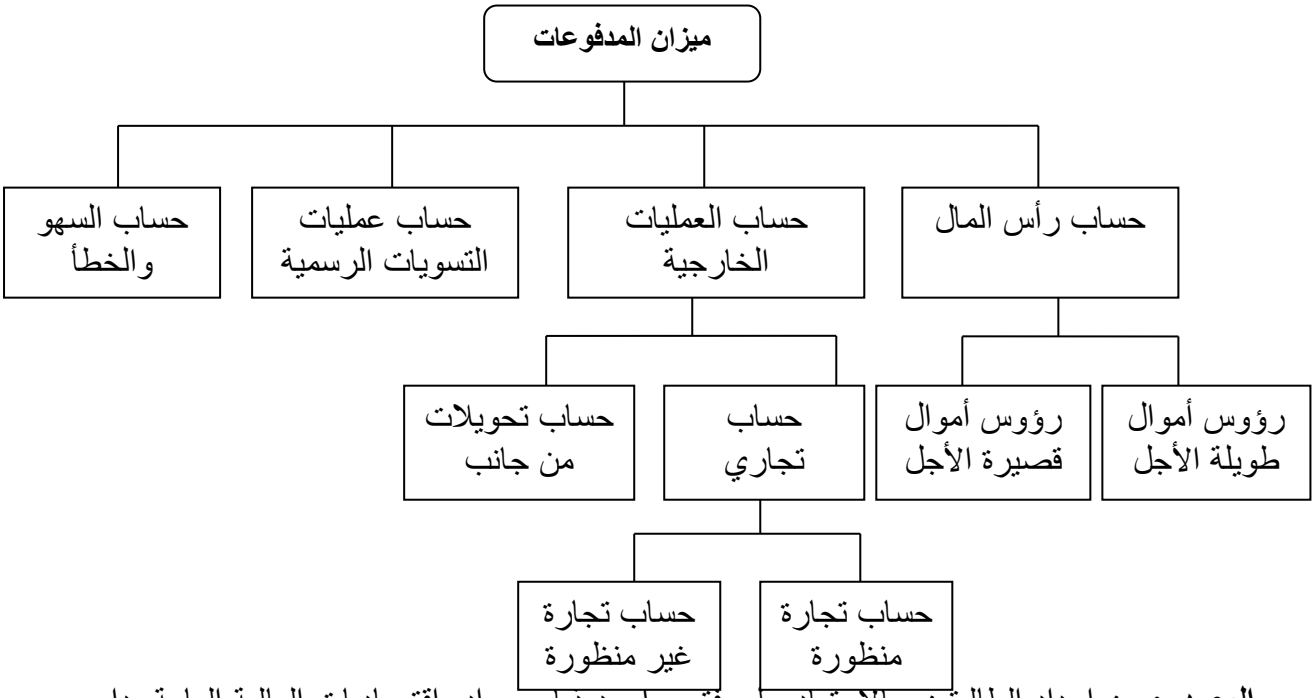

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على فتحي احمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، عمان – الأردن، 2013، ص215.

[1]- بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2016، ص4.

[2]- بن طرية حورية، مرجع سبق ذكره، ص5.

ولغرض التبسيط وسهولة الحساب والترصيد يمكن تصوير ميزان المدفوعات بأقسامه المختلفة على النحو التالي:

الجدول رقم (3): الشكل العام لميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات	دائن	مدين
أولا: الحساب الجاري:		
1. الميزان التجاري:		
- تصدير السلع		
- استيراد السلع		
2. ميزان الخدمات:		
- الخدمات المصدرة		
- الخدمات المستوردة		
ثانيا: حساب التحويلات أحادية الجانب:		
- مستلزمات		
- مدفوعات		
ثالثا: حساب رأس المال:		
1. طويلة الأجل:		
- قروض ممنوحة من الخارج		
- استثمار مباشر وافد		
- قروض ممنوحة إلى الخارج		
- استثمار مباشر في الخارج		
المجموع		
2. قصير الأجل:		
- حركة الودائع الأصول السائلة		
رابعا: ميزان الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي		
خامسا: فقرة السهو والخطأ		
المجموع		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص264-265.

المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي[1]:

– يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم.

– يشكل إدارة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد.

– يعتبر مؤشر للسياسة المالية والنقدية وسياسات الصرف للبلد,

كما تكمن أهميته أيضا في[2]:

- يعمل ميزان المدفوعات على توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية لمحتاجيها في الدولة سواء الجهات الحكومية في عمليات التخطيط أو اتخاذ القرار أو على مستوى القطاع الخاص لما لتلك المعلومات والبيانات من أثر في اتخاذ القرار الاستثماري.
- يعكس مستوى تطور وقوة اقتصاد الدولة في الوقت الحالي وموقع تلك الدولة مقارنة مع الدول الأخرى من حيث مكونات ميزان الصرف.
- تعد مؤشرات الميزان التجاري الأساس الذي تنطلق منه السياسات المالية والنقدية في الدولة مما يساعد الدولة في تعزيز بعض الجوانب التي تزيد من المؤشرات الايجابية ومراجعة تلك التي تؤدي إلى المؤشرات السلبية.
- يوضح المسار الذي يحدد تنمية أو تقليل العلاقات الخارجية حتى تصل الدولة إلى النقطة المتوازنة مع الدول الخارجية المتعامل معها، فقد نجد بعض الدول حجم الواردات فيها يشكل عبئ كبير عليها وهي تمتلك القدرة على التصدير من سلعة ما أو من المواد الخام والتي تستورده الدول الموردة للسلع إليها من دول أخرى وهنا يتم عقد اتفاقيات ثنائية على تصحيح حجم التبادل التجاري مع الدول الخارجية بهدف تعديل العجز الناتج في ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من أعباء اقتصادية لاحقة إن لم يتم تصحيح المسار الاقتصادي للدولة في معاملاتها الخارجية مع الدول.
- بيان لعرض العملة الوطنية وللطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان كمؤشر لكيفية

---

[1] – سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان –الأردن، 2010، ص71.

[2] – عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص64-65.

استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب الفائض أو إزالة العجز وذلك كوسيلة لتخفيض التضخم أو الانكماش المتولد عن اختلال ميزان المدفوعات الدولية.

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية المالية والنقدية، ويعتبر ميزان المدفوعات واحد من أهم هذه الأدوات، كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية، ويعتبر الميزان التجاري من أهم الحسابات في ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية حيث يتعلق هذا الميزان بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

هناك عدة تعاريف للميزان التجاري ونذكر منها:

يعرف الميزان التجاري بأنه: "من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محدّدة".[1]

ويعرف أيضا: "الميزان التجاري هو البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات"[2].

ويمكن تعريفه على أنه: "الميزان الذي يشمل الصادرات والواردات المنظورة خلال فترة زمنية معينة"[3].

وفي تعريف آخر: "يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المبيعات والمشتريات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا".

والميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة (عادة 3 أشهر) وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد(x)- إجمالي الواردات(y)

---

[1] – بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 2003، ص55.

[2] – طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2013، ص182.

[3] – محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2009، ص381.

الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه" الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد[1].

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن الميزان التجاري هو: "سجل تسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد".

وبما أن الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات فسيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات، فلد أخذت مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد.

تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي، وتسجل الصادرات من السلع والخدمات في الجانب الدائن لأنها تعتبر بمثابة ايرادات تتلقاها الدولة من الخارج[2].

مع العلم أن هيكل الصادرات يشتمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف[3].

أما الواردات فتعرف على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع والواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل حيث يؤدي الاستيراد إلى انتقال ملكية السلع والخدمات من غير المقيمين إلى المقيمين وبالتالي إلى قيام

---

[1] – عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص96.

[2]– حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3]– حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار زهران، للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2006، ص287-288.

الدولة المستوردة بمدفوعات إلى العالم الخارجي، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن[1].

إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية[2].

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري

يقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما[3]:

1/ الميزان التجاري السلعي (ميزان التجارة المنظورة): هو عبارة عن الصادرات والواردات من السلع، ففي الميزان التجاري تدرج الصادرات تحت الجانب الدائن، حيث تزيد من رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وتدرج الواردات تحت الجانب المدين، حيث تؤدي إلى خروج العملات الأجنبية من الدولة.

فإذا زاد الجانب الدائن (الصادرات) من الجانب المدين (الواردات) يصبح عندنا فائض في الميزان التجاري، أما إذا زاد الجانب المدين (الواردات) عن الجانب الدائن (الصادرات) يصبح عندنا عجز في الميزان التجاري.

2/ الميزان التجاري الخدمي (ميزان التجارة غير المنظورة): وتشمل خدمات شركات الملاحة، السياحة، النقل.....فمثلا نفقات السائحين الأجانب في دولة ما تعتبر صادرات غير منظورة تضاف إلى الجانب الدائن، كما تعتبر نفقات السائحين لهذه الدولة في الخارج واردات غير منظورة تضاف إلى الجانب المدين.

كذلك فوائد وأرباح استثماراتنا في الخارج والهبات والمنح الممنوحة من دولة أجنبية تقيد في الجانب الدائن.

أما فوائد وأرباح الاستثمارات الأجنبية المدفوعة من قبلنا للخارج والهبات والمنح إلى الدول الخارجية تقيد في الجانب المدين.

---

[1]– الموقع الإلكتروني: https://www.insee.fr، تاريخ زيارة الموقع:2018/04/21.

[2]– حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص288.

[3] – طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص182–183.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

من أهم العوامل المؤثرة في الميزان التجاري[1]:

1. **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا إلى أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.
2. **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.
3. **الاختلاف في أسعار الفائدة:** يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها بملك سندات ذات عائد مرتفع وعلى العكس من ذلك يؤدي الانخفاض في سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين بتنقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها على المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.
4. **سعر الصرف:** يبدي التغير في سعر الصرف أثرا على الميزان التجاري فارتفاع القيمة الخارجية للعملة، يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

[1] – بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص64-65.

المبحث الثالث: الميزان التجاري وعلاقته بتحرير التجارة الخارجية

يجب أن ننظر إلى أن التوازن في الميزان التجاري على انه حالة تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها مع المدفوعات الناشئة، ومن غير المرجح في عالم غير منتظم أن يغلب دائما التوازن الخارجي، فهذا التوازن قد يتحقق وقد لا يتحقق وسوف يحدث فائض في الميزان التجاري أو عجز.

المطلب الأول: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

يكون الميزان التجاري على حالتين وهما[1]:

أولا: التوازن في الميزان التجاري

توازن الميزان التجاري يعني تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي) وبالتالي تحقق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري

على الرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث باستمرار وبصورة شائعة إلى أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، غير أن معظم دول العالم تحاول الوصول في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان والعمل على زيادة صادراتها من اجل الوصول إلى حالة التوازن وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

[1] – بن طرية حورية، مرجع سبق ذكره، ص7.

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن بمعنى زيادة حقوق الدولة المترتبة على متطلباتها في الدول الأخرى حيث تسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى.

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل كبير في حالة العجز حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعا قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والتشغيل، ويستمر هذا الأثر إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات من خلال انخفاض في الصادرات وزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات، فتحقق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل على مثانة المركز الاقتصادي للبلد المتمثل في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية وإتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات لحماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد، في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجاتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة ضعف قدرتها على إنتاج السلع، بالإضافة إلى حاجاتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات إضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشية أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا اكبر من قدراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها للخارج كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى انخفاض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني وبالتالي تزايد حجم البطالة والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: أنواع الاختلالات في الميزان التجاري، أسبابها وطرق معالجتها

هناك عدة اختلالات تحدث في الميزان التجاري وذلك نتيجة لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

أولا: أنواع الإختلالات في الميزان التجاري

يمكن التمييز بين أنواع الاختلالات التالية في الميزان التجاري:

1. الاختلال المؤقت: يحدث نتيجة لظروف طارئة كالظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية أو الكوارث المصاحبة للحروب والزلازل والفيضانات، ويتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه ويندرج تحته:

أ/ الاختلال الموسمي: يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى الميزان التجاري، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل الزراعية يتحقق لديها الفائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز[1].

ب/ الاختلال العارض: وهو الاختلال الذي ينشأ عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة.

ومثال ذلك: العجز الذي يحدث في الميزان التجاري خصوصا في الدول الزراعية نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية مما يؤدي إلى وجود اختلال سالب في الميزان التجاري بسبب انخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية.

وقد يؤدي الاختلال العارض إلى حدوث اختلال موجب ومثال ذلك ما تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

---

[1] – دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ط1، 2011، ص81.

وعلى العموم فإن الاختلال العارض سواء كان سالب أو موجب فإن مصيره إلى الزوال، بمعنى أنه من الضروري أن يتلاشى دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياساتها، أي أنه مؤقت ويزول بزوال السبب الذي أوجده[1].

2. الاختلال الدائم: وهو الاختلال الذي يستمر لفترات طويلة وذلك لأنه يمس الهيكل الاقتصادي للدولة ويندرج تحته[2]:

أ/ الاختلال الهيكلي: يرتبط هذا النوع من الاختلال بهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف ويظل قائما حتى يتم إحداث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد، وقد يسمى باسم الاختلال المزمن، والذي يظهر نتيجة مجموعة من التقلبات الهيكلية طويلة الأجل، ويعود السبب في ظهوره:

- تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر.
- التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة التي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول.
- ارتفاع مستويات الدخول لإحدى الدول مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الواردات، وبالتالي إحداث اختلال في الميزان.
- حدوث تغيير في الأصول التي تمتلكها إحدى الدول في العالم الخارجي وبالتالي تغيير العائد الذي تحصل عليه الدولة، وحدوث اختلال في الميزان التجاري.

ب/ الاختلال الدوري: وينشأ عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها الدول الآخذة بنموذج اقتصاد السوق وتقوم التجارة الخارجية بنقل هذه التقلبات من دولة لأخرى، ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات وبالتالي يزداد مستوى الإنتاج والتوظيف، أما في حالة الكساد فينخفض الطلب على الواردات مما يؤثر بدوره على مستوى الإنتاج والتوظيف، هذا بالإضافة إلى تفاوت مرونة الصادرات والواردات، ومن هذه الناحية تتفاوت الآثار المترتبة على الموازين التجارية للدول مما يؤدي إلى اختلالها.

---

[1] – شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 207-213.

[2] – شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص208.

3. اختلالات أخرى:

هناك أنواع أخرى من الإختلالات وهي كما يلي [1]:

أ/ الاختلال الاتجاهي: وهو الاختلال الذي ظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو وذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي.

ب/ الاختلال النقدي: يعتبر التضخم المحلي أحد مصادر اختلال الميزان التجاري فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة، بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير، أضف إلى ذلك أن ارتفاع مستوى الأسعار داخليا قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية كما أن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدول المنافسة ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز الميزان التجاري.

ثانيا: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

هناك أسباب عديدة للاختلال في الميزان التجاري وهي كما يلي[2]:

1/ تقييم سعر صرف العملة: توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف ففي حالة تقييم سعر صرف العملة بأكبر من قيمتها الحقيقية يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات من وجهة نظر الدول الأخرى مما إلى انخفاض الطلب على تلك السلع والخدمات وحدوث خلل في الميزان التجاري نتيجة لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، ويؤدي التضخم في كثير من الأحيان إلى اختلال الميزان التجاري، وهو المسؤول الأول عن اختلال نظام المدفوعات، ولذلك فإن تخفيض التضخم الداخلي يؤدي إلى تحسين نظام المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات نتيجة لانخفاض الدخول.

[1] – شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[2] – دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص84-85.

2/أسباب هيكلية: وهي التي تتعلق بهيكل الإنتاج المحلي ومن ثم هيكل صادرات وواردات البلد فالدول النامية عادة تتميز اقتصادياتها ومن ثم صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين في التصدير وارتفاع درجة الانكشاف الخارجي مما يؤدي إلى تأثرها بحالة الأسواق العالمية.

3/ أسباب دورية: وهي الأسباب التي تأتي نتيجة حدوث التقلبات الدورية في اقتصاديات الدول المتقدمة وتسمى بالدورات التجارية مثل حالة الرخاء أو الركود التي تحصل.

4/ الظروف الطارئة: كما هو الحال في حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف أو نتيجة ظروف سياسية مما يؤدي إلى التأثير على الصادرات وبالتالي الحصول على النقد الأجنبي أو بسبب تغير أذواق المستهلكين والاختراعات العلمية أو الحروب.

ثالثا: طرق معالجة الإختلالات

باعتبار أن الميزان التجاري أحد أهم بنود ميزان المدفوعات فإن أي خلل يطرأ عليه يستوجب إجراء تصحيح أو تعديل على ميزان المدفوعات ويتم ذلك عن طريق[1]:

1. التعديل الآلي لميزان المدفوعات:

إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات، وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف فان ميزان المدفوعات يتعدل تلقائيا.

ولتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات، نفترض أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز، وذلك لأن ميزان المدفوعات التلقائية أكبر من المسلمات التلقائية، وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما هي يميل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى إلى الانخفاض، وبالتالي تصبح السلع أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات وهذا الطلب على السلع والخدمات يوافقه طلب متزايد على الدينار وعرض متزايد لعملات الدول الأخرى، ويرتفع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى، ويستمر هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار حتى يصبح توازنيا مع العملات الأخرى، وبالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات.

[1]– موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان –الأردن، 2008، ص22–23.

ومن الجدير بالذكر أن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونات الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة، وكذلك على مرونات الطلب الأجنبي على الصادرات من السلع والخدمات.

ومن الجدير بالذكر أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وبالتالي يقلل ذلك من حجم الاستيراد، وفي نفس الوقت يزيد من حجم التصدير حتى يتوازن ميزان المدفوعات.

وعلى العكس من ذلك إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات لأن المستلمات التلقائية أكبر من المدفوعات التلقائية فإن سعر صرف الدينار سوف يميل إلى الارتفاع مقابل العملات الأخرى ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي فان أسعار السلع والخدمات سوف تكون مرتفعة، مما يؤدي إلى انخفاض كميات السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج بسبب ارتفاع أثمانها من وجهة نظر المستوردين، كما أن المستوردات من الخارج سوف تزداد.

إن زيادة الطلب على السلع والخدمات الأجنبية يزيد من عرض الدينار وبنفس الوقت يزيد من الطلب على العملات الأجنبية الأخرى، هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدينار حتى يصبح سعر الصرف توازني، وبالتالي يتوازن ميزان المدفوعات أوتوماتيكيا.

2. التدخل الحكومي في ميزان المدفوعات:

من المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لقطر ما، فتغير إحداها يؤدي إلى تغير الآخر، إن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من الخارج، وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات.

وعلى العكس من ذلك فان مستويات دخل مرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين.

فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات، فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية، وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة

الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية، ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات.

3. السياسات النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة.

وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية وانخفاض المستوردات المحلية، مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

كما يستطيع البنك المركزي رفع سعر الفائدة على الدولار مثلا لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج وبالتالي تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

تجدر الإشارة هنا إلى أن رؤوس الأموال التي تصل إلى البلد من أجل الاستفادة من أسعار الفائدة تكون من النوع قصير الأجل فهي تدفقات مؤقتة وليست مستمرة.

المطلب الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري

يترتب على تحرير التجارة الخارجية آثار عديدة ترتبط أساسا بالميزان التجاري يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

على الرغم من أن تحرير التجارة الخارجية تصاحبه تكلفة اقتصادية خلال الفترة الانتقالية اللازمة لإعادة تخصيص الموارد المادية والبشرية بعيدا عن الأنشطة المنافسة للواردات وتأهيلها للاتجاه نحو تلك الأنشطة التي يتمتع فيها الاقتصاد بمزايا نسبية، إلا أنه من المتوقع أن يساعد تحرير التجارة الخارجية خلال الأجلين المتوسط والطويل على تحقيق منافع عديدة للاقتصاد القومي تفوق هذه التكلفة من أهمها: تحسين الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين ورفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، والحد من التحيز ضد الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري.

[1] – أمنية حلمي، أثر تحرير التجارة الخارجية على الإيرادات الحكومية في مصر، ورقة عمل رقم (101)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أفريل 2005، ص1-2.

كما أن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات وبالتالي تخفيض أسعار السلع في السوق المحلية مما يؤدي إلى رفاهية اقتصادية للمستهلكين، كما يساعد تحرير التجارة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بعيدا عن القطاعات المحمية التي تنتج بدائل للواردات وبالتالي التقليل منها وتحقيق توازن في الميزان التجاري.

كما يلعب تحرير التجارة الخارجية دورا هاما في معالجة التحيز ضد التصدير وبالتالي تحسين الأداء التصديري فعلى الرغم من أن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية قد لا يؤثر بشكل مباشر على المصدر إلا أنه يحد من أرباح الشركات المحلية المنتجة لبدائل السلع المستوردة وبالتالي يزيد من جاذبية التصدير والتقليل من الاستيراد وبالتالي تحقيق ميزان تجاري موجب.

حيث تؤكد تجارب كثير من الدول أن تحرير التجارة الخارجية أسهم في تنمية الصادرات وتنويع هيكلها فعلى سبيل المثال قامت ماليزيا بتحرير تجارتها مند عدة سنوات وخفض المتوسط العام لمعدلات التعريفة الجمركية بها من 11% سنة 1975 إلى 4% سنة 1995 مما ساعدها على زيادة حصتها من الصادرات الصناعية العالمية ومكنها من المشاركة في شبكات الإنتاج الدولية خاصة في مجال الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات وبالتالي تحسين ميزانها التجاري.

كما يؤثر تحرير التجارة الخارجية بصورة مباشرة وغير مباشرة على الإيرادات الحكومية فالآثار المباشرة تتمثل أساسا في التغير في الحصيلة الجمركية على الواردات نتيجة لتعديل معدلات التعريفة الجمركية مما يعني تأثير مباشر على الميزان التجاري، أما الآثار الغير مباشرة فتتعلق على سبيل المثال بتحول طلب المستهلكين من السلع المحلية إلى الواردات وهو ما قد يقلل القاعدة الضريبية المرتبطة باستهلاك السلع المحلية كذلك قد يشجع الانخفاض النسبي المحتمل في أسعار السلع المنتجة محليا والقابلة للتبادل التجاري بفضل المنافسة على الواردات الأقل سعرا بعد تخفيض معدلات التعريفة الجمركية عليها، والتحول نحو أسواق التصدير وهو ما يؤثر إيجابا في الميزان التجاري.

خلاصة الفصل

يعتبر ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي للدولة فهو يضم كافة العمليات التجارية المالية والنقدية خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، كما يعتبر ميزان المدفوعات دائما في حالة توازن هذا من الناحية المحاسبية ولكن مختل من الناحية الاقتصادية في غالب الأحيان ولمعالجة هذا الخلل هناك عدة طرق وأساليب لإعادة التوازن لميزان المدفوعات كالتدخل الحكومي مثلا.

أما عن الميزان التجاري فهو يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، حيث أن الفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، في حين أن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه وبالتالي فهو كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2015)

تمهيد:

إن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر اعتبر من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفعالية الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية والمساهمة في تحسين تنافسيته، فبعد استرجاعها للاستقلال السياسي حاولت جاهدة دعمه بالاستقلال الاقتصادي، حيث اعتمدت على السياسة الاقتصادية الاشتراكية فاهتمت الدولة خلال تلك الفترة بالمؤسسات الكبرى وذلك تماشيا مع سياسة الصناعة الثقيلة، ولكن ما إن تأكد فشل بلوغ نموذج التنمية الاقتصادية المتبع خلال تلك الفترة استوجب القيام بإصلاحات اقتصادية والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحرة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل الوقوف على مكانة تحرير التجارة الخارجية من الاصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية، ثم نقوم بدراسة إحصائية تحليلية للميزان التجاري الجزائري وذلك للوقوف عند أهم نتائج الإصلاحات.

المبحث الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

ظهر في بداية الألفية الجديدة سعي الدولة لتحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقامت على أساس ذلك بعدة إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية و خوصصة المؤسسات العمومية، غير أن تحريرها لتجارتها الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة لها وإنما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق.

المطلب الأول: أسباب وأهداف وركائز تحرير التجارة الخارجية للجزائر

إن تحرير التجارة الخارجية لم تكن سببا وإنما كانت نتيجة لعدة عوامل، والتي ارتكزت على عدة مرتكزات لتقوم عليها، ولتحقيق مجموعة من الأهداف.

أولا: أسباب تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

هناك عدة أسباب دفعت الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية منها خارجية وأخرى داخلية:

1- أسباب خارجية: من أهمها ما يلي[1]:

أ- **التحولات الاقتصادية العالمية:** إن النمو الهائل للاقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية كانت ناجمة عن حتميات إعادة البناء، والإمكانيات الهامة لتطوير الاستهلاك الداخلي ووجود أسواق خارجية معتبرة، ناتجة عن هيمنة ذات طابع استعماري بشكليه القديم والجديد وعن سوء تقييم أسعار المواد الأولية وتنظيم التحول الواسع لمواد دول العالم الثالث عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات.

ب-**انهيار الاتحاد السوفيتي:** وذلك سنة 1989 بد توحيد الألمانيتين سنة 1990 فقد أحدث ذلك صدمة على العالم عامة وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.

ج- **الأزمة البترولية لسنة 1986:** إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% من إيرادات الصادرات و60 % من إيرادات الميزانية، أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار عملة تسديد الصادرات

[1]- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بوداكس، العدد رقم 07، جامعة مستغانم، مارس 2017، ص138-139.

الجزائرية من المحروقات، حيث وصل هذا الانخفاض إلى 5 دولار سنة 1986 بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985 فوقع الاقتصاد الجزائري في الأزمة.

2- أسباب داخلية: من أبرزها نذكر:

أ- **تفاقم أزمة المديونية:** إن المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر والقائمة على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ باهظة لتجسيدها، وبالتالي قامت الدولة باستثمارات ضخمة تطلب تمويلها قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلا أن سوء استعمال هذه القروض في معظم الحالات أدى إلى فقدان التوازن في الاستثمار وتطوير الديون ومعدل خدمتها التي استنزفت الجزء الأكبر من الاحتياط من الذهب والعملات الأجنبية من جهة، والنمو الديمغرافي وعدم فعالية طرق التسيير من جهة ثانية، كل هذه العوامل أدت إلى تصعيد الأزمة، إضافة إلى انخفاض معدلات النمو، عجز الجزائر عن الاستيراد وتدهور مستويات الإنتاج الاستثمار والتوظيف، فقد كانت الجزائر تختنق بحبل من الديون بالعملة الصعبة التي غالبا ما أبرمتها باستخفاف مع المؤسسات المالية الدولية[1].

ب-**التضخم:** شكل التضخم باعتباره انعكاسا طبيعيا للاختلالات الحاصلة في القوى الاقتصادية المتوازية أحد أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها معظم الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو النامية، وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير فتعد هذه الظاهرة من أعقد الظواهر في اقتصاديات الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد منها خاصة وأنها عرفت معدلات مختلفة للتضخم في هذه الفترة[2].

ج- **عجز الميزان التجاري:** يعتبر الميزان التجاري من أهم بنود ميزان المدفوعات ومؤشر ذو أهمية بالغة للدلالة على الوضع الاقتصادي، للدولة فنجد أنه منذ سنة 1967 كان الميزان التجاري في حالة عجز دائم لكنه عرف تغيرات في سنة 1979 حيث سجل فائض خلال سنوات متتالية إلى غاية 1985 السنة التي عاود فيها العجز[3].

د- **متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد:** لقد أدى انخفاض سعر البترول مع تراجع قيمة الدولار وتقلص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط، إلى نقص الاحتياطي من العملة الصعبة لتمويل مخططات التنمية، ضف إلى ذلك التسيير الإداري البيروقراطي الذي أدى بالدولة إلى نتائج وخيمة وانسداد كبير على مستوى كل القطاعات، فأصبح إحداث تصحيح هيكلي للاقتصاد

---

[1]- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص139.

[2]- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص140.

[3]- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص141.

الوطني لا مفر منه بالإضافة إلى المتطلبات الدولية بحيث أصبحت هناك نظرة جديدة للاقتصاد الدولي هي في طريق التشكل في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد وظهور المنظمة العالمية للتجارة التي تشجع تحرير التجارة الخارجية[1].

ثانيا: أهداف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلى تجاوز الأزمة الخانقة التي بات الاقتصاد الوطني يعاني منها، وما يجب الإشارة إليه هو أن الاقتصاد الوطني عامة وقطاع التجارة الخارجية خاصة شهد ظرفا استثنائيا تميز بانحصار منقطع النظير للقيد الخارجي فتدهور ميزان المدفوعات، والتفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد، أضحى من الضروري الإعداد لمرحلة ما بعد البترول من جهة والتحكم في التضخم والتحسين من نوعية المنتجات من جهة أخرى.

1- **الإعداد لمرحلة ما بعد البترول:** يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث يمثل ما نسبته 98% من مجموع الصادرات، وبالتالي فهو يحتل مركز هام في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، فيعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية ولكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الاقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره، ومع تدهور السوق البترولي وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات البلاد أضحى من الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في السياسات الاقتصادية للبلاد، وعلى أثره رسمت الدولة عدة بدائل كالعمل على أن تكون إيرادات التصدير مستقبلا كافية لتغطية الفاتورة الغذائية التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني والعمل على تنويع الصادرات للتحضير لمرحلة ما بعد البترول[2].

2- **التحكم في التضخم:** وذلك عن طريق امتصاص فائض المعروض النقدي عبر السياسة النقدية والائتمانية، بالقدر الذي يضبط معدل التغيير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على استقرار مستويات الأسعار، ويكون امتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الإنفاق العام وترشيده وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة بدلا من الاعتماد التوسع في إصدار نقود جديدة، كما يتعامل مع وسائل السياسة النقدية والمالية الهادفة لامتصاص الفائض النقدي والانفاقي، وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقتها الإنتاجية وتنويعها لتصحيح الاختلالات

---

[1]- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005، ص163.

[2]- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص141.

والعقبات السابقة وتجاوزها باستخدام واستغلال كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية، نتيجة لهذه الأسباب قامت الجزائر بانتهاج أسلوب جديد تهدف من ورائه إلى خلق الظروف الضرورية من أجل دعم القدرات التصديرية مع التقليل من التبعية، فاتجهت الجهود الأولى للإصلاح إلى الميدان الاقتصادي عامة بغرض التخفيف من حدة الأزمة والرفع من النمو الاقتصادي تمهيدا للخروج من الأزمة وقد تجسدت هذه في برنامج إعادة الهيكلة[1].

3- **تحسين الجودة:** في الفترة السابقة كانت تهتم المؤسسات الوطنية بالإنتاج الكمي بغض النظر عن الإنتاج النوعي، و عند إنتاج سلعة ما لابد أن تكون مقبولة في السوق وقابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج والمستهلك، ومن هذه القاعدة ينتج رقم أعمال إنتاجي إيجابي كفيل بتحسين الحالة المادية للمؤسسة، ولهذا فإن هدف تحقيق الجودة في المنتج يقابله هدف آخر وهو الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة، وهذا الهدف له أهمية في جانب تحديد السعر الذي يجب أن يكون تنافسيا لضمان بيع المنتجات بدون خسارة.

كما أن لتحرير التجارة الخارجية دوافع تتمثل في[2]:

- دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.
- دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي الذي تسببه المؤسسات.
- دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.
- دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

ثالثا: ركائز تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

كان لعملية تحرير التجارة الخارجية أسس وركائز لا تكون ولا تتم إلا بها وتتمثل في:

1- **الخوصصة:** الخوصصة هي انتقال الأنشطة والممتلكات من الحكومة إلى القطاع الخاص مع تقليص دور الحكومة في خلق الأسواق، وبعبارة أخرى هي تحجيم دور الحكومة مقابل توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص سواء في الأنشطة أو في ملكية الموجودات، كما يمكن أن نقول أن الخوصصة هي قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص وذلك في إطار تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ولقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ عمليات الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وإرساء علاقات تعاون دولية وبالتالي فالخوصصة قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في

[1]- بن الطيب زهية، التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص45.

[2]- بن الطيب زهية، مرجع سبق ذكره، ص49.

مسار الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي[1].

2- **الشراكة:** تعتبر الشراكة الأجنبية عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية، أو خدمي أو تجاري) وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة وهذا التوازن لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منهما في رأس مال (ملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة لعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع، العلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية.

شرعت الجزائر على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر إلى الشراكة الأورو متوسطية شريطة تخفيض الحقوق، والتعريفات الجمركية بنسبة 10% واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحات على التجارة الخارجية بمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي[2].

3- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: من أجل خلق مناخ استثماري جديد وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في 1993 ثم 2001 تمحور مضمونها حول إلغاء الميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنها ألغت المميزات التي كانت بينهما إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي[3].

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

مر تحرير التجارة الخارجية بعدة مراحل و نوجزها فيما يلي:

أولا: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية.

تميزت السياسة التجارية خلال هذه الفترة بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي الذي ساد آنذاك حين منحت الحكومة حقوق احتكارية للاستيراد إلى مؤسسات عامة معينة، وتخضع باقي المؤسسات إلى

---

[1]- فريدة لرقط، فتيحة نوغي، الخوصصة وخلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الاقتصاديات النامية، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004، ص01.

[2]- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص140.

[3]- زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص141.

ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة وكذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات.

كذلك إقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية وتوسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص) مما استدعى لإصدار القانون رقم 88-29 لسنة 1988، وبالرغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا أنه غير معمق في جوهر النظام القديم.

لقد اتبع هذا القانون بالمرسوم رقم 88-201 المؤرخ في أكتوبر 1988 الذي أدخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر.

وبصفة عامة يمكن القول أن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال سنة 1988 لا تعدو أن تكون احتكارا للتجارة الخارجية بالمعنى الكامل، كما أنها لا تعبر عن توجه حقيقي نحو تحرير للتجارة الخارجية.

أما الإجراءات التي اتخذتها الجزائر بعد سنة 1989 التي أدخلت بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية، من أبرز معالم التخلي عن النظام السابق، والذي اقر إلغاء احتكار الدولة على التجارة الخارجية ماعدا الميادين الإستراتيجية وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين.

ولقد اندرج هذا التعديل في إطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي باشرتها السلطات العمومية في تلك الفترة، نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الوطني والدولي وأهمها وقوع البلد في أزمة مالية خانقة جراء انخفاض أسعار البترول باعتباره المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة، وكذا الاندماج المتزايد الذي أصبحت تعرفه العديد من الاقتصاديات الوطنية ضمن الاقتصاد العالمي.

ثانيا: مرحلة التحرير الجزئي

تمت من 1990 إلى 1993 حيث اتسمت بصدور قانون النقد والقرض 90-10، وتم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية ابتداءا من أفريل 1991، وبالتالي صار لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الأجنبي وتم إلغاء تراخيص الاستيراد وسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية غير تلك المحظورة بنص قانوني، وقصد تحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري، قامت الحكومة بعملية تخفيض للدينار سنة 1991 كإجراء أساسي في اتفاق "ستاندباي" لسنة 1991.

وهذا للحد من الآثار التضخمية الناتجة عن انزلاق الدينار منذ سنة 1987، بحيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 9 دينار سنة 1990 إلى 18.5 دينار سنة 1991.

وقد تمت إجراءات تحرير التجارة بصفة جزئية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة بالسماح لهم باستيراد البضائع، وأصدر عدة أنظمة منها 90-02 المتعلق بفتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة، و90-03 المتعلق بتحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر و90-04 المتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة.

واستمرت مراحل عملية التحرير، إذ ظهر نظام تجاري جديد أقام دعائمه قانون المالية لسنة 1990 وكان أول الخطوات لتبديل النظام القديم والمتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد PGI وميزانية العملة الصعبة، وتعويضه بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك مباشرة، و بعد صدور مرسوم 91/37 ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية وقام برسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية، ودعت الحكومة كافة المتعاملين الاقتصاديين والشركاء على حد سواء إلى تشجيع التصدير وإنتاج منتجات تقوى على المنافسة.

وقد لوحظ في بداية تحرير عمليات الاستيراد آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب التطبيقات العشوائية غير المدروسة، حيث انخفضت عائدات العملة الصعبة وهو ما ساهم في زيادة الديون الخارجية[1].

ثالثا: مرحلة التحرير التام

مرت مرحلة التحرير التام بعدة إجراءات تتمثل فيما يلي[2]:

1. إجراءات تحرير التجارة الخارجية منذ 1994:

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال، وبالتالي أصدرت الحكومة التعليمية رقم 94-13 بتاريخ 12 أفريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر، ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة.

[1]- حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2]- حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص90.

فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد، وتبعا للتعليمة 94-13 أصدر بنك الجزائر الذي أعطى مكانة في التقييم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الريعي، وباعتبار اللجنة AD-HOC المكلفة بمراقبة العمليات الاستيرادية سابقا كانت نوعا من أنواع تقييم التجارة فقد تم إلغاءها، وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة، وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل 60% ثم 40% سنة 1997 ويبقى هذا المعدل مرتفع، وبحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات.

2. برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول: 1994-1995:

وهو برنامج قصير المدى دخلت الجزائر بموجبه في مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المرتبطة لإنعاش الاقتصاد الوطني وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق، وعرفت مؤشرات منها تواصل انخفاض أسعار البترول وارتفاع معدل خدمة الدين وارتفاع مستوى أسعار الاستهلاك واتخذت عدة إجراءات في مجال تحرير التجارة الخارجية:

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي.
- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية.
- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها.
- تعديل قيمة الدينار.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي.
- تقليص عجز الموازنة.
- في مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة.

كما عملت السلطات على دعم الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية وهذا بعد تعديل كافي لسعر الصرف، فابتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا وبعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي تحسنت وضعية ميزان المدفوعات، حيث ارتفع احتياطي العملة الصعبة إلى 2.64 مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993.

3. برنامج التصحيح الهيكلي: 1995-1998:

فيما يتعلق بالقطاع الخارجي في هذا البرنامج ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وركز على تطوير نظام الصرف بإقامة سوق للصرف مابين البنوك سنة 1995، كما تم العمل على جعل الدينار قابل للتحويل أيضا ثم العمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات في إطار التحضير للانضمام إلى OMC، فبالنسبة للواردات خفضت التعريفة الجمركية من 50% سنة 1996 إلى 45% في 1997، أما الصادرات فقد ألغي تقريبا كل الحضر السابق عليها، كذلك أصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداء من يونيو 1996 واعتمدت بعض السياسات أهمها:

- إصلاح السياسة النقدية للحد من معدلات التضخم.
- تحرير الأسعار.
- تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير وبعض الواردات.
- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية من خلال مخطط إعادة الهيكلة وبرنامج الخوصصة.
- سياسة الميزانية بواسطة ترشيد النفقات.
- إصلاح النظام الضريبي بإلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد وفرض الضريبة على المداخيل الغير القارة.

رابعا: إجراءات تحرير التجارة الخارجية ما بعد 1998:

لعل أهم التشريعات الصادرات لتنظيم قطاع التجارة الخارجية بعد فترة 1998 هو الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 يوليو 2003، و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد السلع و تصديرها، وقد صدر في أربعة فصول أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

الفصل الأول: أين نصت المادة الثانية منه على أن عمليات استيراد وتصدير المنتجات تتم بكل حرية، و تستثنى من مجال تطبيق هذا الأمر كل المنتجات التي تخل بالأمن العام والأخلاق، كما أشار في المادة الرابعة منه أنه باستثناء العمليات ذات الطابع غير التجاري والعمليات التي تنجزها الإدارات والهيئات

(1) فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص147.

ومؤسسات الدولة، فإن عمليات استيراد وتصدير المنتجات لا يمكن أن ينجزها إلا شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا اقتصاديا طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الثاني حماية الإنتاج الوطني: والذي أتى في المواد من 8 إلى 16، وفي هذا الإطار أشارت هذه المواد إلى أن الإنتاج الوطني يمكن أن يستفيد من حماية تعريفية في شكل حقوق جمركية قيمية وتدابير الدفاع التجارية الوقائية أو التعويضية أو المضادة للإغراق، والتي يمكن أن تؤخذ تجاه أي منتوج إذا كان هذا الأخير مستورد بكميات متزايدة إلى درجة تلحق أو تهدد بإلحاق ضرر جسيم لفرع من الإنتاج الوطني لمنتجات مماثلة أو منافسة له مباشرة، وتأخذ هذه التدابير شكل تقييدات كمية عند الاستيراد أو رفع لنسب الحقوق الجمركية، كما يمكن وضع تدابير وقائية بغض النظر عن ما تم الإشارة إليه سابقا عندما يكون ميزان المدفوعات معرضا لصعوبات.

الفصل الثالث ترقية الصادرات: وقد تم في هذا الشأن و بنص المادة 17 من هذا الأمر إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية الصادرات يرأسه رئيس الحكومة ومن مهامه: المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات وإستراتيجيتها، القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات وعملياتها واقتراح كل التدابير ذات الطبيعة المؤسساتية أو التشريعية أو التنظيمية لتسهيل توسيع الصادرات خارج المحروقات، كما نصت المادة 19 من هذا الأمر على أن السياسة الوطنية لترقية التجارة الخارجية يتولى تنفيذها هيئة عمومية تسمى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، والتي تتولى أساسا: ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات، تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية ومساعدتها وكذا بيئتها وتسهيل دخولها في هذه الأسواق ترقية نوعية العلامة للمنتوج الجزائري بالخارج.

الفصل الرابع: أين نص في المادة 22 منه على إلغاء كل الأحكام المخالفة لهذا الأمر لا سيما القانون رقم 88 – 29 المؤرخ في 19 يوليو 1988 والمتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

واستكمالا لما تم من إجراءات خلال الفترة السابقة فقد عرفت هذه الفترة دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تم إمضاؤها في 2002 حيز التنفيذ، إضافة إلى قيام السلطات بإصدار مجموعة من المراسيم والقوانين التنظيمية قصد تنظيم قطاع التجارة الخارجية و التي يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

الحق التعويضي و كيفيات تنفيذه: والذي تم النص عليه في الأمر رقم03 – 04 المؤرخ في 19 يوليو 2003 السابق الذكر، وأتى المرسوم التنفيذي رقم05 – 221 المؤرخ في 22 يونيو2005، ليوضح

(1) فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص161.

كيفيات تطبيقه وتنفيذه، أين أشار في المادة الثالثة من هذا المرسوم أنه لا يمكن تطبيق الحق التعويضي إلا بعد التحقيق الذي تقوم به المصالح المختصة في الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بالتعاون مع المصالح المختصة في الوزارات المعنية، ويهدف التحقيق إلى تحديد وجود أي دعم و درجة تأثيره (المادة الرابعة)، ويعتبر الدعم موجودا حسب نص المادة التاسعة من هذا المرسوم إذا خول امتياز بمجموعة من الوقائع تتمثل أساسا في ثبوت مساهمة مالية من السلطات العمومية، أي شكل من دعم السلطات العمومية للمداخيل أو الأسعار، والتخلي عن مداخيل عمومية تكون عادة مستحقة التحصيل أو عدم تحصيلها، كما يستند تحديد وجود الضرر حسب نص المادة 12 من هذا المرسوم إلى نسبة زيادة الصادرات المدعمة في السوق الوطنية، أثر الواردات المدعمة على الأسعار وتأثيرها في السوق الوطنية وأثر الواردات المدعمة على فرع الإنتاج الوطني للمنتوج المماثل والعوامل والمؤشرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر على وضعية فرع الإنتاج الوطني، في حين تم الإشارة في المواد 28، 29، 30 و 31 على أن مبلغ الحق التعويضي لا يجب أن يتجاوز الدعم، كما أن مصالح الجمارك تحصل الحق التعويضي مهما يكن مصدر المنتجات، ويعاد تسديد الحقوق المحصلة إلى المستورد إذا تبين عند نهاية التحقيق عدم وجود الدعم أو إرجاعه إلى مستوى أدنى من الحق التعويضي النهائي.

تنفيذ الحق ضد الإغراق و كيفياته: وصدر في المرسوم التنفيذي رقم 05 – 222 المؤرخ في22 يونيو 2005 السالف الذكر، وفي هذا الإطار وبغية حماية المنتوج الوطني، فقد تم الإشارة في المادتين الثالثة والرابعة من هذا المرسوم إلى أن تنفيذ الحق ضد الإغراق يأتي بعد التحقيق الذي تجريه المصالح المختصة وبناءا على طلب مقدم من طرف فرع إنتاج وطني، وتم الإشارة في نص المادة الثامنة أن هامش الإغراق يعتبر نذرا يسيرا إذا كان أقل من 2 ٪ بالنسبة لسعر التصدير، ويعتبر حجم الواردات موضوع الإغراق ضئيلا إذا مثلت الواردات موضوع الإغراق القادمة من بلد معين أقل من3 ٪ من واردات المنتوج المماثل في السوق الوطنية، إلا إذا كانت البلدان التي تساهم فرادى بأقل من3 ٪ من واردات المنتوج المماثل في السوق الوطنية حصصها مجتمعة 7 ٪ أما كيفية تحصيل، الحق ضد الإغراق فقد تم الإشارة إليه في نصوص المواد 34، 35، 36، 37 من هذا المرسوم من خلال النص على أن الحق ضد الإغراق لا يجب أن يتجاوز مبلغه هامش الإغراق، وتقوم مصالح الجمارك بتحصيله مهما كان مصدر المنتجات، فيما يتم إعادة الحقوق المسددة إلى المستورد إذا تبين أن هامش الإغراق الذي دفعت الحقوق على أساسه قد ألغي أو أرجع إلى مستوى أدنى من مستوى الحق ضد الإغراق النهائي.

إنشاء لجنة التجارة الخارجية وتحديد تشكيلتها و مهامها: وقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-429 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، والتي حددت مهامها حسب نص المادة الثانية من هذا المرسوم في متابعة المبادلات التجارية (صادرات وواردات)، اقتراح كل تدبير يهدف إلى إصلاح وضبط

نشاط التجارة الخارجية، اقتراح كل تدبير يهدف إلى ترشيد الواردات وكذا تنشيط الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في تحليل وتقييم الاتفاقيات التجارية، وتتكون هذه اللجنة التي يترأسها الوزير المكلف بالتجارة الخارجية من مجموعة من الممثلين عن جل الوزارات وكذا المعاهد الخاصة بالتقييس ومراقبة الجودة، وقد تم إنشاء نظام مساعدة في اتخاذ القرار في إطار التكفل بمهام اللجنة والذي تم توطينه على مستوى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وهذا بغرض جمع المعلومات ذات الصلة بقطاع التجارة الخارجية وتكوين بنك معلومات مساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة في هذا المجال وتقوم اللجنة بتحليل هذه المعلومات الموجهة لتزويد نظام المساعدة في اتخاذ القرار واختيار المعلومات التي توضع في متناول الجمهور.

أما بالنسبة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فبعد مسار من المفاوضات دام قرابة العشر سنوات، اقتنعت الجزائر بضرورة السير في نفس الإطار، أين تم توقيع الاتفاق في 22 أفريل 2002 بفالنسيا الاسبانية، ودخل حيز التنفيذ بداية من سبتمبر2005، وهذا الاتفاق يهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية إلى غاية 2017 من طبيعته أن يلزم الجزائر على الدخول في ديناميكية من شأنها أن توسع مجال انفتاحها التجاري.

وفي إطار تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 1978/02/22 التحضير لاتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية بهدف تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية وكذا تسهيل مختلف الخدمات المتعلقة بالتجارة، وصادقت الجزائر على هذا الاتفاق في أوت 2004 بناءا على المرسوم الرئاسي رقم 223، وتقدمت بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر في 2008/12/31 وبدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداء من 2009/01/01.

كما كانت الاتفاقية التجارية بين الجزائر وتونس التي دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2014، بمرسوم رئاسي رقم 10-12 الموافق لـ 11 جانفي 2010، يتضمن التصديق على الاتفاقية التجارية التفاضلية بين الجزائر و تونس، و الموقع بتونس في 4 ديسمبر 2008، كما كان مرسوم رئاسي رقم 13-271 الموافق ل 24 جويلية 2013، يتضمن نشر ملاحق البروتوكول رقم 1 للاتفاقية التجارية التفاضلية بين الجزائر و تونس.

وكان المرسوم تنفيذي رقم 13-85 مؤرخ في 06 فيفري 2013 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-89 مؤرخ في 10 مارس 2010 يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر.

بالإضافة إلى التحرير التجاري الذي تنتهجه الجزائر بغرض زيادة صادراتها الخارجية من غير المحروقات، إلا أنها اتخذت عدة إجراءات بهدف حماية منتجاتها الوطنية خاصة خلال الفترة (2017-2018) منها[1]:

- إجراءات ضد إغراق الأسواق بالسلع؛
- إجراءات تعويضية؛
- إجراءات حمائية؛
- للتقليل من تهريب العملة الوطنية للخارج في ظل انخفاض احتياطي الصرف؛
- إجراءات استثنائية لصالح الصناعات الحديثة أو بعض القطاعات التي تعاد هيكلتها.

لذلك جاءت مراسيم تنفيذية لحماية المنتج الوطني والتقليل من الاستيراد، في ظل انخفاض موارد الجباية البترولية لانخفاض أسعار النفط العالمية، ومن هذه المراسيم نجد:

- مرسوم تنفيذي رقم 17-245 مؤرخ في 22 أوت سنة 2017، يتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2017 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم: 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع[2].

- مرسوم تنفيذي رقم 18-51 مؤرخ في 30 يناير سنة 2018، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2005 الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، والمرسوم التنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018، يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد[3].

---

[1]- الموقع الرسمي لوزارة التجارة: www.mincomerce.gov.dz، تاريخ زيارة الموقع: 2018/03/21.

[2]- الجريدة الرسمية رقم 50، المؤرخة في 27 أوت 2017.

[3] - الجريدة الرسمية رقم 06، المؤرخة في 01 فبراير 2018.

المبحث الثاني: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2015)

لقد مر الميزان التجاري الجزائري بالعديد من التطورات وذلك بفعل مجموعة من التغيرات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015، وبهدف الوقوف على هذه التغيرات تطرقنا إلى دراسة تطور الميزان التجاري خلال هذه الفترة لمعرفة أهم التطورات وكذلك معرفة أهم الدول المتعامل معها، وكذا الوقوف على رصيد الميزان التجاري خلال تلك الفترة.

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات للفترة (1990-2015)

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور الصادرات وذلك بتقديم الهيكل السلعي للصادرات، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لها ومعرفة الزبائن التجاريين الأساسيين للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015.

أولا: التركيبة السلعية للصادرات

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات، وأن معظم مشاريع التنمية التي تشهدها الجزائر حاليا هي تمويل عائدات الجزائر من الصادرات، ومن ثم فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وبالتالي لا يمكنه تحقيق نمو دائم.

ونوضح التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة (1990-2015) من خلال تحليل المراحل التالية:

1- التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999:

يمكن توضيح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية وتطورها خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-1999)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المواد الغذائية	450	957	1743	2265	1159	5233	9260	1979.4	2002.2	2017.2
التموين الصناعي	2216	4077	7425	8077	10791	17886	44226	25257.4	18372.9	21685.3
الوقود ومواد التشحيم	118600	226800	237545	228120	311362	473064	682139	762706.6	566616.1	811266.5
الآلات والسلع التجهيزية	547	1227	1727	356	434	1616	2371	475.1	883.3	2941.8
معدات النقل وقطع الغيار	107	124	182	38	72	84	222	791.8	235.6	1681.0
السلع الاستهلاكية	187	403	388	695	520	568	2593	554.2	765.5	924.6
سلع أخرى	172	1	-	1	-	-	-	-	-	-
المجموع	122279	233589	249010	239552	324338	498451	7408	791767.5	588857.6	840516.5

الوحدة: مليون دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

ويمكن ترجمة محتويات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية للفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دينار جزائري

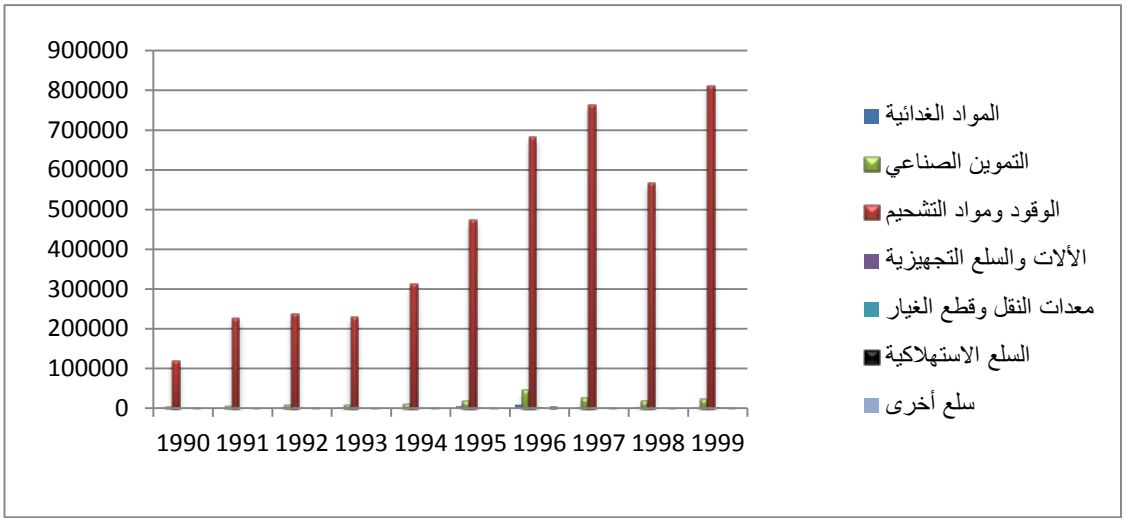

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4)

التعليق على الفترة 1990-1999

من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) نلاحظ أن التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات لم تعرف نموا محسوسا، نتيجة ضعف الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية ومنها المواد الغذائية، الآلات والسلع التجهيزية، السلع الاستهلاكية، التي لا تكاد تذكر وهو ما نلاحظه من خلال المنحنى البياني، كما نلاحظ أيضا السيطرة الشبه كلية لقطاع المحروقات على مجمل الصادرات الجزائرية، أي أنها المتحكم الرئيسي في زيادة أو انخفاض الصادرات ويظهر ذلك من خلال الانخفاض المسجل في قيمة المحروقات لسنة 1998 أين بلغت قيمتها 566616.1 مليون دينار جزائري حيث تميزت هذه السنة بانهيار أسعار النفط حيث بلغ متوسط سعر البرميل 12.85 دولار للبرميل، والذي انعكس مباشرة على قيمة الصادرات خلال نفس السنة حيث انخفضت إلى 588857.6 مليون دينار جزائري بعدما كانت تقدر ب 791767.5 مليون دينار جزائري.

2- التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2008:

تتوضح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المواد الغذائية	2651.5	2220.5	3332.5	3559.2	5294.6	5027.7	6168.0	6413.2	7457.9
التموين الصناعي	38281.7	44262.0	48984.9	44030.2	41111.2	57840.5	72747.3	82220.2	78125.4
الوقود ومواد التشحيم	1611973.6	1428968.1	1441871.6	1850067.7	2286309.3	3355000.0	3895736.2	4121790.4	4970025.1
الآلات والسلع التجهيزية	2983.0	2664.6	3445.2	1247.2	1210.5	1774.5	1248.3	761.4	1575.8
معدات النقل وقطع الغيار	1160.1	1924.4	1812.8	923.4	2739.9	1390.3	2261.8	1894.2	1889.2
السلع الاستهلاكية	165.7	296.1	1744.9	2225.9	782.4	515.2	839.3	1083.7	35946.4
سلع أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	1657215.6	1480335.8	1501191.9	1902053.5	2337447.8	3421548.3	3979000.9	4214163.1	5095019.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

ويمكن ترجمة الأرقام الموجودة في الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2008)

الوحدة: مليون دينار جزائري

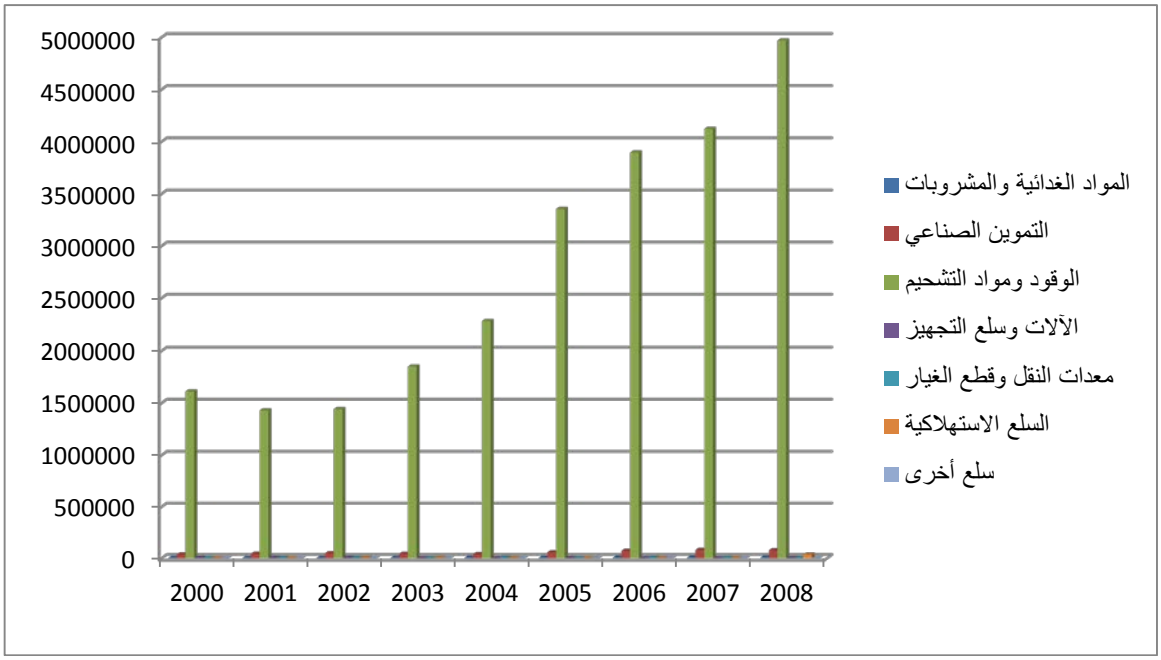

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5)

التعليق على الفترة 2000-2008:

من خلال معطيات الجدول (5) والشكل رقم (3) نلاحظ أن صادرات الجزائر خلال هذه الفترة عرفت نموا وتطورا مستمرا وذلك راجع لارتفاع قيمة المحروقات في أغلب السنوات باستثناء سنة 2001 أين عرفت تراجعا وسجلت ما قيمته 1428968.1 مليون دينار جزائري، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فقد ارتفعت قيمتها بنسب ضئيلة حيث نلاحظ في المرتبة الأولى التموين الصناعي والتي بلغت أعلى قيمة لها سنة 2008 حيث قدرت ب78125.4 مليون دينار جزائري، أما فيما يخص السلع الأخرى فهي لم تتمكن من تغطية الطلب الداخلي، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة أسباب من بينها ضعف وهشاشة الجهاز الإنتاجي.

3- التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2015:

يوضح الجدول التالي أهم السلع المصدرة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015

الجدول رقم (6): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية	8464.8	24006.9	26045.3	24438.3	31921.0	26053.5	23585.5
التموين الصناعي	64788.5	86219.4	121265.7	131129.6	123999.1	179637.6	171023.6
الوقود ومواد التشحيم	3207227.5	4220106.0	5223836.8	5527736.5	5057546.9	4709622.4	3339435.1
الآلات والسلع التجهيزية	1582.5	1481.6	994.0	92.1	30.9	123.7	51.4
معدات النقل وقطع الغيار	1747.6	987.8	1207.5	2493.5	2269.4	1305.6	1940.5
السلع الاستهلاكية	1025.1	785.7	782.1	1479.5	1332.5	846.3	1150.6
سلع أخرى	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	3347636.0	4333587.4	5374131.3	5687369.4	5217099.8	4917598.2	353718.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (6) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): التركيبة السلعية للصادرات للفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

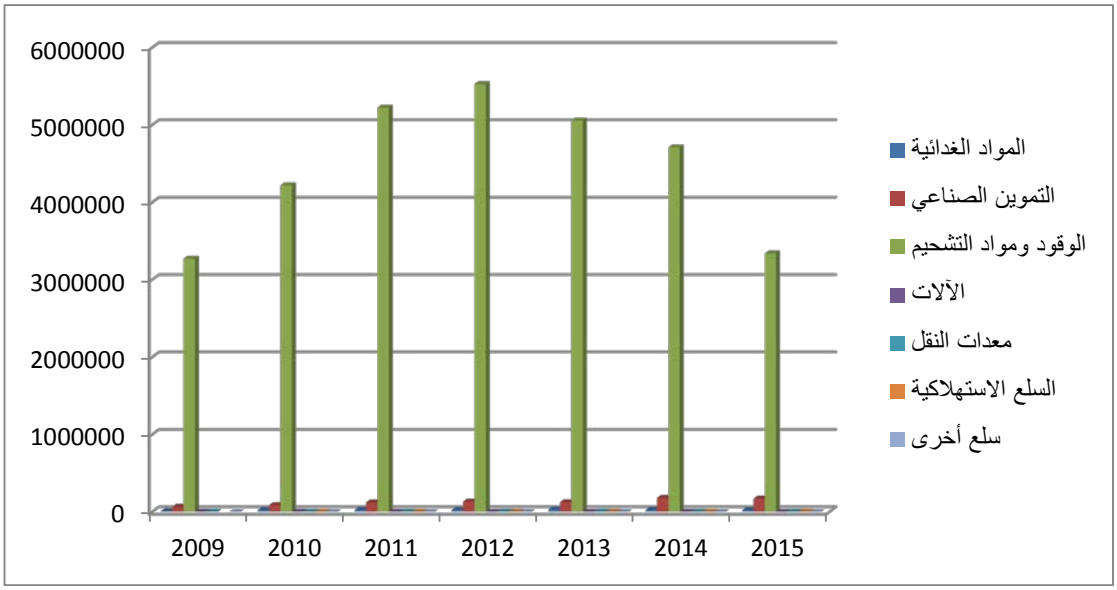

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6)

التعليق على الفترة 2009-2015

من خلال معطيات الجدول رقم (6) والشكل رقم (4) نلاحظ أن معظم الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا كبيرا في سنة 2009، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل أو بآخر على كل دول المعمورة بدرجات متفاوتة، ولعل أهم قنوات التأثير تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له، نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة الركود والترقب والبحث عن السيولة بهدف التخفيض من الآثار السلبية للأزمة، بينما تم تسجيل أعلى قيمة للصادرات سنة 2012 ويعكس ذلك الانتعاش الذي بدأ يشهده الاقتصاد العالمي من الأزمة، ليعود الانخفاض ويسجل في السنة الموالية ويستمر إلى غاية 2015.

النتائج المتوصل إليها: من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- تعتبر المحروقات المورد الوحيد الذي تقوم عليه التجارة الخارجية الجزائرية وهي المصدر الوحيد للعملة الصعبة.
- ضعف وهشاشة الهيكل الإنتاجي الجزائري ومحدودية منتجاته أي عدم مرونة الإنتاج الداخلي من السلع القابلة للتصدير.

- تعد القيم المسجلة دليلا واضحا على الفشل الذريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة في بلوغ الهدف الإستراتيجي المنشود والمتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990- 2015)

تتوزع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، وسنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق والدول الأكثر أهمية التي تتعامل معها الجزائر.

1- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990- 1999):

يبين الجدول الموالي توزيع تطور الصادرات على المناطق الجغرافية:

الجدول رقم (7): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (1990- 1999):

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاتحاد الأوربي	74188	166661.6	181294.7	165141.2	225886.3	223559.3	444431.1	502467.4	376291.5	537510.3
الدول الأوربية الأخرى	16452	12556.1	12407.7	8598.9	14641.7	39831.2	84518.7	55611.0	42399.0	48918.1
أمريكا الشمالية	23918	40373.3	35474.9	41916.8	58089.0	94586.1	140563.8	153409.7	112475.2	144905.0
أمريكا اللاتينية	2511	5551.1	8650.5	12333.8	807.0	14136.1	40993.8	49536.5	43576.8	75058.1
المغرب العربي	-	3740.8	5226.2	3954.8	8939.5	11255.0	13997.2	11896.4	7655.4	11515.1
الدول العربية	3152	642.6	47.8	366.0	259	902.1	865.6	1002.7	1177.8	4538.8
دول إفريقيا	54	341.9	266.9	277.7	633.1	907.2	742.1	953.0	-	2269.4
دول آسيا	1958	3722.0	5641.0	6962.5	7283.1	13273.9	14688.8	16887.8	5299.9	15129.3
باقي دول العالم	46	-	0.1	-	-	-	9.9	3.1	-	672.4
المجموع	122279	233589.5	249009.8	239551.7	324338.7	498450.8	740810.9	791767.5	588875.6	840516.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

التعليق على الفترة (1990-1999)

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للجزائر وأن صادراتها نحوه في تزايد مستمر خلال هذه الفترة، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها الموقع الجغرافي الذي يسمح بهذا الحجم الكبير من المبادلات التجارية، وتليها أمريكا الشمالية والدول الأوروبية الأخرى وبالمقابل نجد ضعفا

في التوجه نحو الأسواق العربية والأفريقية نظرا لتوفرها على نفس المنتجات التي تعتمدها الجزائر في التصدير وخاصة المحروقات.

2- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2008):

يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية انطلاقا من الجدول الموالي:

الجدول رقم (8): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2000- 2008):

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاتحاد الأوربي	1036588.4	243862.1	959393.3	1122134.9	1278583.8	1903577.0	2089979.8	1835573.2	2659020.4
الدول الأوربية الأخرى	124125.4	85119.3	36399.5	96090.0	111691.4	148147.3	151382.5	150476.1	202063.2
أمريكا الشمالية	316362.5	263499.8	288588.6	486361.2	660105.6	956528.8	1343188.9	1594014.3	156164.7
أمريكا اللاتينية	135063.1	94001.3	80060.9	100659.7	149791.2	238388.5	178134.7	187217.0	193163.9
المغرب العربي	19223.7	21464.9	19770.0	20148.4	32097.3	31071.6	37505.2	53272.9	104322.3
الدول العربية	4308.8	25165.7	20775.4	27541.8	37415.6	46170.2	43034.1	33543.7	50868.9
دول أفريقيا	3148.7	1036.2	4251.7	997.4	2333.9	3674.5	1096.4	47261.9	23116.3
دول آسيا	18395.1	44410.1	39671.5	48061.7	63705.2	90978.2	134678.5	298546.2	294950.7
باقي دول العالم	-	1776.4	2281.0	22.4	1723.7	3012.2	0.8	14257.9	6349.2
المجموع	1657215.6	1480335.8	1501191.9	1902053.5	2337447.8	3421548.3	3979000.9	4214163.1	5095019.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

التعليق على الفترة (2000-2008):

من خلال الجدول رقم (8) يتضح لنا استمرار الجزائر في التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى حيث تحتل مركز الصدارة في أغلب سنوات هذه الفترة وهذا ما يقابله دخول إتفاقية الجزائر مع

الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، باستثناء سنة 2001 أين احتلت المرتبة الثانية وكانت المرتبة الأولى من نصيب أمريكا الشمالية إضافة إلى ذلك كان للأسواق العربية والأفريقية نصيب لا بأس به من الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة.

3- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009- 2015):

يتضح لنا من خلال الجدول الموالي تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015.

الجدول رقم (9): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2009- 2015):

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوربي	1717200.1	2127478.2	2728125.1	3147123.2	3315192.37	31577640.0	23433477.1
الدول الأوربية الأخرى	166660.9	251817.4	315105.7	262947.7	191653.5	218115.7	191455.5
أمريكا الشمالية	947921.0	1275950.0	1433313.8	1255163.7	715075.9	498255.5	290157.2
أمريكا اللاتينية	137354.8	200624.9	313609.9	336555.4	261378.2	250297.2	172710.7
المغرب العربي	63542.9	97319.4	115950.3	164042.6	211877.1	237909.4	158123.5
الدول العربية	41737.0	52810.8	59235.7	75813.3	61924.2	49749.0	58326.6
دول أفريقيا	6866.5	5852.6	10636.8	4861.5	9394.9	9576.0	8339.5
دول آسيا	262725.3	319642.4	395188.8	438261.9	444523.4	494009.8	306313.3
باقي دول العالم	3627.5	2091.8	2965.3	2600.2	6080.3	121.6	8283.2
المجموع	3347636.0	4333587.4	5374131.3	5687369.4	5217099.8	4917598.2	3537186.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

التعليق على الفترة (2009-2015):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن دول الاتحاد الأوروبي تشكل أهم زبون للجزائر حيث استمر احتلالها للمرتبة الأولى في هذه الفترة أيضا أين سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 حيث بلغت 3315192.37 مليون دينار جزائري.

النتائج المتوصل إليها:

- تركز السلع الجزائرية في دول الاتحاد الأوروبي.
- تعتبر دول الاتحاد سوق لتفريغ السلع الجزائرية.
- قلة التعامل مع دول أفريقيا ودول المغرب العربي.

ثالثا: أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2015

يظهر من خلال الجدول الموالي أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال التصدير خلال سنة 2015 ويمكن من خلاله معرفة أهم دول التي تستورد من الجزائر والهدف من ذلك هو معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تصريف صادراتها.

الجدول رقم (10): أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2015.

الوحدة: مليون دينار جزائري

الدولة	اسبانيا	ايطاليا	فرنسا	بريطانيا	الو.م.أ	هولندا	تركيا	برازيل	برلين	البرتغال
المبلغ	626649.8	535074.1	465412.6	247013.5	224723.4	200281.3	183659.2	150636.0	101603.3	92704.3
الرتبة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

من خلال الجدول رقم (10) يتضح لنا أن اسبانيا تحتل صدارة المتعاملين مع الجزائر في إطار التصدير لسنة 2015 حيث تستورد من الجزائر ما قيمته 626649,8 مليون دينار جزائري. وتليها في المرتبة الثانية ايطاليا بقيمة 535074,1 مليون دينار جزائري أما المراتب الموالية فتحتلها كل من (فرنسا، بريطانيا، الو م أ،هولندا، تركيا) التي تستورد من الجزائر ما قيمته على التوالي:(465412.6 247013.5 ، 224724.4 ، 200281.3 ، 183659.2) مليون دينار جزائري.

أما الرتبتين الأخيرتين لسنة 2015 تحتلها كل من (برلين، البرتغال) وذلك بقيمة 101603.3 92704.3 مليون دينار جزائري على التوالي.

و يمكن توضيح ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2015

الوحدة: مليون دينار جزائري

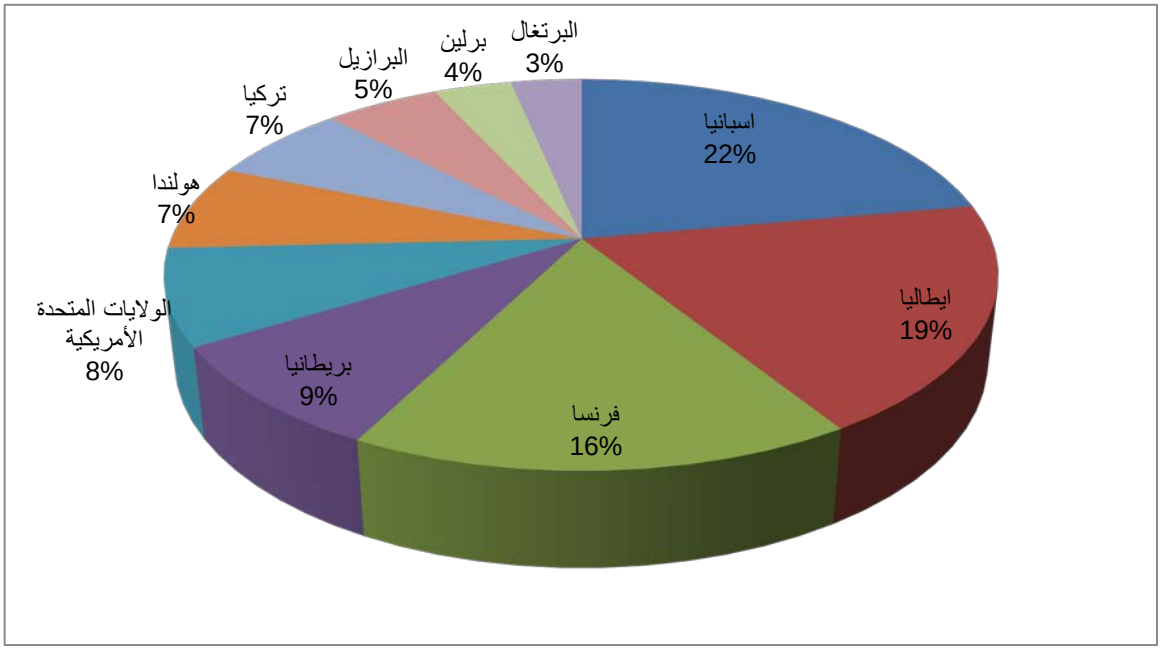

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(10).

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات للفترة (1990-2015)

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الواردات وذلك من خلال تقديم الهيكل السلعي للواردات وتوزيعها الجغرافي ومعرفة أهم الموردين للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015 وذلك من خلال تقسيمها إلى ثلاث مراحل.

أولا: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1990-1999)

يبين لنا الجدول الموالي تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة الممتدة من 1990 إلى 1999.

الجدول رقم (11): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المواد الغذائية	16907	30860	50696	47555	93515	132962	138928	141358.6	145413.2	145486.6
التموين الصناعي	26867	50555	84017	98353	165203	236944	157639	145210.4	163414.8	178186.6
الوقود ومواد التشحيم	840	3393	2380	2697	1762	5138	5533	7378.6	6869.4	9870.2
الآلات والسلع التجهيزية	26415	38966	34178	40445	49552	90345	108154	119061.2	127980.9	152676.4
معدات النقل وقطع الغيار	11707	9888	11492	12556	24224	34397	55012	51207.1	61766.4	68344.1
السلع الاستهلاكية	3980	5572	5567	3535	4881	13002	32227	36750.4	46908.9	56041.3
سلع أخرى	302	7	217	310	1005	405	833	613.7	4.9	67.9
المجموع	87018	139241	188547	205035	340142	513193	498326	501579.9	552358.6	610673.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

ويمكن ترجمة أرقام الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (6): التركيبة السلعية للواردات للفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دينار جزائري

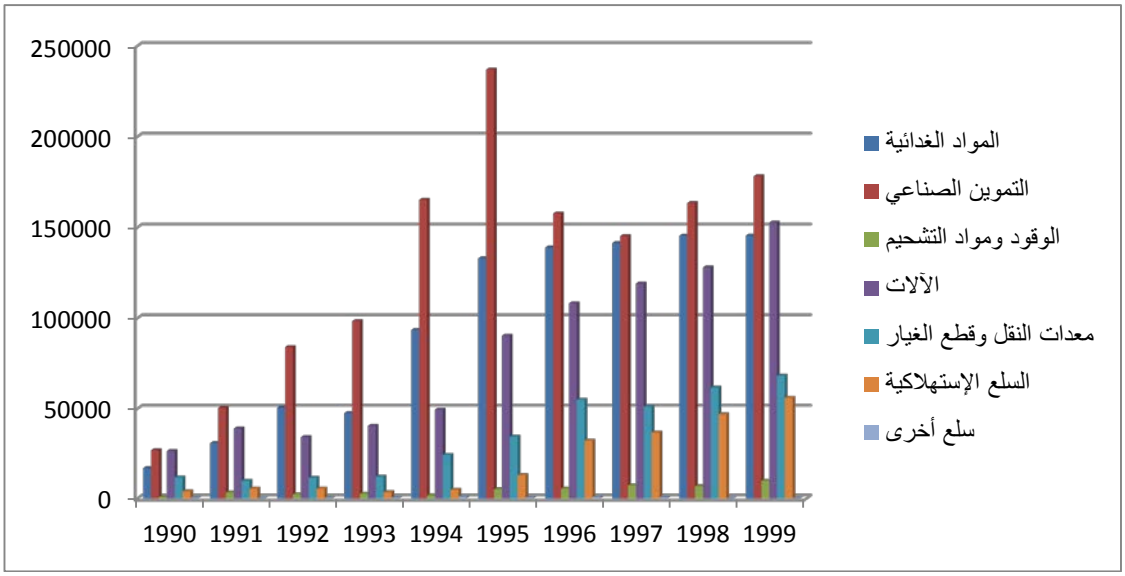

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (10)

التعليق على الفترة (1990-1999):

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (6) نلاحظ أن الواردات الجزائرية شهدت نموا وتطورا مند 1990 إلى غاية 1995 وهذا راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية ودخول مرحلة التحرير الكلي غير أنها عرفت تراجعا في سنة 1996 وذلك راجع إلى تقليص حجم الواردات الغذائية من حبوب وحليب ومشتقاته واستقرار الطلب وتراجع التهريب بالحدود، وعليه نلاحظ أن التموين الصناعي يحتل المرتبة الأولى طوال هذه الفترة ليبلغ أقصى قيمة له سنة 1995 حيث بلغت 236944 مليون دينار جزائري، تليها في المرتبة الثانية المواد الغذائية، ثم تأتي الآلات والسلع التجهيزية في الدرجة الثالثة، أما معدات النقل والسلع الأخرى المتبقية تحتل المراتب الأخيرة.

ثانيا: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000-2008)

تتوضح التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(12): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المواد الغذائية	167013.1	169992.2	204480.6	203072.3	245329.7	243101.0	251311.0	314009.1	464487.7
التموين الصناعي	201889.6	244098.4	296614.3	321280.7	376591.3	424523.9	538536.1	685381.4	940763.5
الوقود ومواد التشحيم	9427.5	10271.4	10889.9	7408.1	10891.9	12336.4	13321.9	13171.3	16154.5
الآلات والسلع التجهيزية	163997.0	193536.0	247390.0	294531.5	373431.1	400059.3	397666.6	427576.8	538753.0
معدات النقل وقطع الغيار	90502.5	82050.5	113528.5	124622.2	185491.6	273901.0	219425.2	315412.7	413538.6
السلع الاستهلاكية	57500.5	64855.6	83848.9	96486.6	122664.2	139723.3	138280.0	161277.9	198336.2
سلع أخرى	95.5	58.3	287.6	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع	690425.7	764862.4	957039.8	1047441.4	1314399.8	1493644.8	1558540.8	1916829.1	2572033.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

ونترجم معطيات الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (7): التركيبة السلعية للواردات للفترة (2000-2008)

الوحدة: مليون دينار جزائري

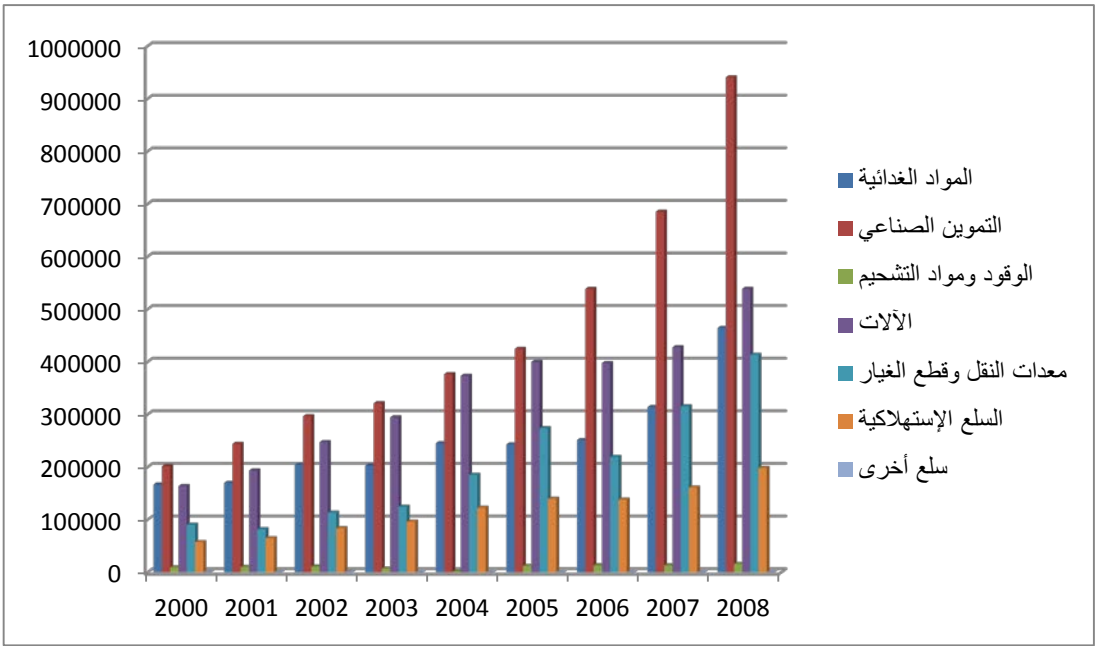

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (12)

التعليق على الفترة (2000-2008):

من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (7) نلاحظ تواصل وتيرة الواردات في التصاعد خلال هذه المرحلة لتبلغ أرقاما قياسية بداية من سنة 2003 أين قدرت قيمتها في هذه السنة 1047441.4 مليون دينار جزائري مع محافظة السلع على نفس المراتب، وهذا دليل على أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق اكتفاءها في أي سلعة من هذه السلع خلال هذه الفترة.

ثالثا: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2009-2015):

يوضح الجدول الموالي التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2009-2015)

الجدول رقم (13): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية	391287.8	392523.9	709561.1	699707.6	760514.7	896659.4	935771.2
التموين الصناعي	1045013.5	1103483.0	1085795.5	1358310.7	1581371.0	1527698	1715281.0
الوقود ومواد التشحيم	13656.2	37460.0	49433.7	384249.5	348147.8	231746.1	238684.2
الآلات والسلع التجهيزية	706197.0	747567.1	812556.1	824361.8	897861.7	1035449.0	1208774.0
معدات النقل وقطع الغيار	483912.3	489988.2	517969.7	33134.3	48310.3	62074.6	77427.1
السلع الاستهلاكية	214738.4	240168.6	267185.4	472217.0	594187.4	4719708.3	5193459.7
سلع أخرى	-	16.9	0.00	0.00	0.00	-	-
المجموع	2854805.3	3011807.6	3442501.6	3907071.9	4368548.4	4719708.3	5193459.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

ويمكن ترجمة الأرقام الموجودة في الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (8): تطور التركيبة السلعية للواردات للفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

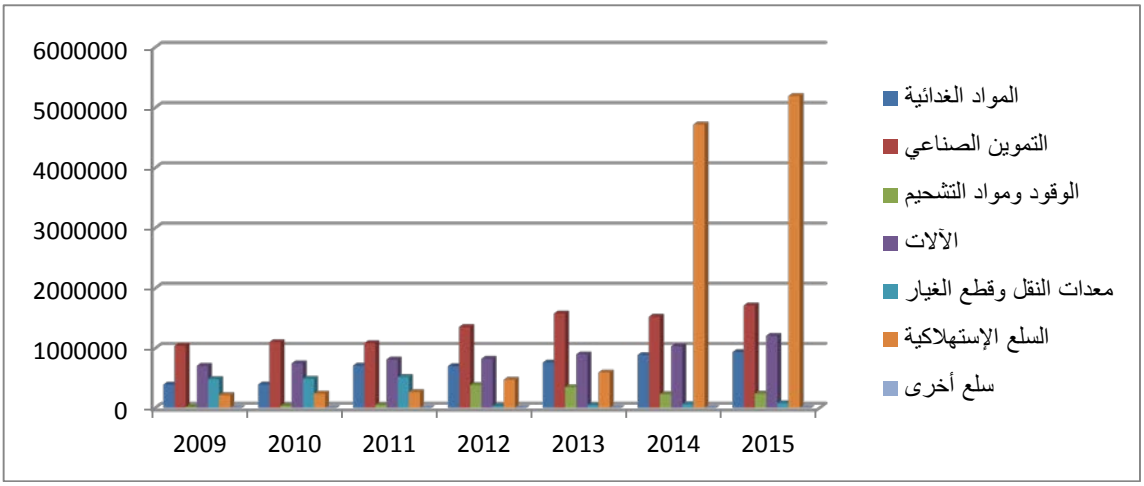

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13)

التعليق على الفترة (2009-2015):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (8) ارتفاع قيمة الواردات بداية من سنة 2009 وهذا راجع للأزمة المالية التي بدأت آثارها في الظهور خلال هذه السنة، إلى أن انخفضت وبنسبة ضئيلة سنة 2013 أين سجلت ما قيمته 34368548.4 مليون دينار جزائري، لتعود للارتفاع بداية من سنة 2014 حيث قدرت قيمتها ب3719708.3 مليون دينار جزائري وهذا دليل على فشل الحكومة الجزائرية في دعم الصادرات خارج المحروقات.

النتائج المتوصل إليها:

- عرفت الواردات بصفة إجمالية ارتفاعا في حجمها ويرجع ذلك أساسا إلى تحرير التجارة الخارجية من جميع القيود التعريفية وغير التعريفية، والتسهيلات الممنوحة للمستوردين.
- يرجع اتساع قاعدة الواردات إلى عدم قدرة القاعدة الإنتاجية على تغطية الاحتياجات المتزايدة.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1990- 2015)

تتوزع الواردات الجزائرية على مجموعة كبيرة من المتعاملين الاقتصاديين ولتوضيح ذلك قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل.

1. **التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1990-1999)**

يمكن توضيح توزيع الواردات على المناطق الاقتصادية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): الواردات حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاتحاد الأوربي	51010	85460.9	119271.9	119584.8	190040.7	304451.2	311479.6	284484.1	316989.9	343382.9
الدول الأوربية الأخرى	12132	14429.4	14598.3	13641.7	32256.6	34149.2	34346.4	47051.5	54533.3	62798.9
أمريكا الشمالية	12871	17892.5	24700.4	36376.8	62079.5	88984.1	70422.0	81407	88987.4	77002.9
أمريكا اللاتينية	2447	3908.2	4041.5	3728.9	7833.7	17561.5	19532.6	10961.8	10894.9	23209.8
المغرب العربي	-	3115.3	4857.3	4965.4	9345.7	9454.5	6808.6	1386.9	1412.6	2383.1
الدول العربية	1728	712.3	2198.4	1913.1	4534.0	6339.6	7201.6	19494.6	15555.1	11257.5
دول أفريقيا	417	1255.1	481.6	997.5	1722.5	2139.2	4175.5	6939.1	9951.6	9068
دول آسيا	5421	9839.2	16284.1	20828.1	29265.9	44889.6	40461.1	46317.7	49344	75171
باقي دول العالم	992	2622.4	2113.6	2998.3	3063.8	5223.6	3898.1	3537.1	4689.8	6399.1
المجموع	87018	139241.3	188547.1	205034.6	340142.4	513192.5	498325.5	501579.9	552358.6	610673

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

التعليق على الفترة (1990-1999):

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن أهم مورد للجزائر حسب المناطق الجغرافية يتمثل في دول الاتحاد الأوروبي، باعتبارها أهم الموردين التقليديين حيث تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، تليها في المرتبة الثانية أمريكا الشمالية، ويمكن القول أن الحال ظلت نفسها ف التسعينات.

2. <u>التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2000-2008)</u>

يمكن أن نوضح التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال هذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): الواردات حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاتحاد الأوربي	395593.4	453059.3	529040	601269.1	719078.8	785302.3	847287.2	995184.1	1359153.8
الدول الأوربية الأخرى	76611.1	89340.1	108666.3	130914.9	147742.2	180628.6	130113.3	143053.9	162113.8
أمريكا الشمالية	105026.2	99169.8	119411.2	78130.2	97765.2	115982.0	122975.6	181290.9	206637.4
أمريكا اللاتينية	19394	30210.5	38733.5	56325.4	90369.7	98947.9	101777.9	126395.8	179792.7
المغرب العربي	3726	5505.6	10126.5	9302.6	12345.7	15898.9	17105.2	19687	25750.6
الدول العربية	10575.4	13761.2	29106.7	32406.4	37066.3	30933.7	35762.2	43053.2	45771.9
دول أفريقيا	8954.4	6625.4	6935.5	9684.8	10339.0	11082	10781	161273	25832.5
دول آسيا	65757.9	60102.3	104887.0	123298.8	189951.5	242240.6	273830.9	375667.2	545067.8
باقي دول العالم	4787.3	7088.2	10133.1	6109.2	9741.4	126289	18907.5	16369.6	21912.8
المجموع	690425.7	764862.4	957039.8	1047441.4	1314399.8	1493644.8	1558540.8	1916829.1	2572033.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

التعليق على الفترة (2000-2008):

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي ظلت تحتل المرتبة الأولى من ناحية الواردات أما المرتبة الثانية فقد تناوبت عليها كل من أمريكا الشمالية، دول أوروبية أخرى ودول آسيا حيث نلاحظ في هذه المرحلة الإقبال الكبير للدولة الجزائرية على السلع الآسيوية، وفي المقابل نلاحظ ضعف الإقبال على منتجات الدول العربية والأفريقية.

3. التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2009-2015)

تتوزع الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة على مجموعة من الدول الاقتصادية يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوربي	1497010.2	1520305.7	1793536.8	2042773.8	2282239.7	2393773.5	2559959.8
الدول الأوربية الأخرى	234558.7	207890.1	189512.5	311457.5	307875.6	332031.4	376998.3
أمريكا الشمالية	176130.1	179974.5	179626.6	175284.4	219477.6	267450.5	333735.7
أمريكا اللاتينية	151069.1	192318.7	306638.6	291587.5	283865.2	338480.4	321428.5
المغرب العربي	34761.7	40464.0	50315.8	62556.5	81675.2	59441.0	68256.2
الدول العربية	79131.2	93974.8	128279.4	120643.5	191474.7	157783.3	193328.1
دول أفريقيا	25391.9	29490.1	42097.1	57432.7	47321.4	35767.6	36997.3
دول آسيا	637861.4	730613.7	725758.1	815080.3	924374.2	1093306.4	1250925.8
باقي دول العالم	18891.1	16776	29736.5	30255.9	30244.7	41674.3	51830.2
المجموع	2854805.3	3011807.6	3442501.6	3907071.9	4368548.4	4719708.3	5193459.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

التعليق على الفترة (2009-2015):

نلاحظ من الجدول رقم (15) هيمنت الاتحاد الأوروبي على المرتبة الأولى في هذه الفترة أيضا، في حين تمكنت دول آسيا من السيطرة على المرتبة الثانية طوال هذه الفترة في حين أن المرتبة الثالثة فقد كانت من نصيب دول أوروبية أخرى، كما نلاحظ إقبالا لا بأس به على منتجات الدول العربية والأفريقية في هذه الفترة مقارنة بالفترات الأخرى.

النتائج المتوصل إليها:

- يعتبر الاتحاد الأوروبي المورد الأول للجزائر.
- عدم وجود تنويع في الموردين ويظهر ذلك من خلال أن المراتب الأولى والثانية كانت تعود لنفس المناطق تقريبا طيلة الفترة الممتدة من 1990-2015.
- ضعف الإقبال على المنتجات العربية والإفريقية.

ثالثا: أهم موردي الجزائر خلال سنة 2015

يظهر من خلال الجدول الموالي أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال الاستيراد خلال سنة 2015 إذ يمكن من خلاله معرفة أهم الدول التي تصدر للجزائر.

الجدول رقم (17): أهم موردي الجزائر خلال سنة 2015

الوحدة: مليون دينار جزائري

الدولة	الصين	فرنسا	ايطاليا	اسبانيا	ألمانيا	الو م أ	تركيا	الأرجنتين	كوريا	البرازيل
المبلغ	827920.1	545187.8	487139.4	396695.2	344289.1	272863.8	204860.5	128675.6	117626.2	115524.3
الرتبة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

من خلال الجدول رقم (17) يتضح لنا أن الصين تحتل المركز الأول في إطار الاستيراد لسنة 2015 وذلك بقيمة 827920.1 مليون دينار جزائري وتليها في المركز الثاني فرنسا بقيمة 545187.8 مليون دينار جزائري أما المراتب الموالية فتحتلها كل من: (ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية تركيا، الأرجنتين، جمهورية كوريا) وذلك بقيم متتالية: (545187.8، 487139.4، 396695.2 344289.1، 272863.8، 204860.5، 128675.6، 117626.2) مليون دينار جزائري، أما المرتبة الأخيرة فتحتلها البرازيل بقيمة 115524.3 مليون دينار جزائري.

ويمكن توضيح ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (9): أهم موردي الجزائر خلال سنة 2015

الوحدة: مليون دينار جزائري

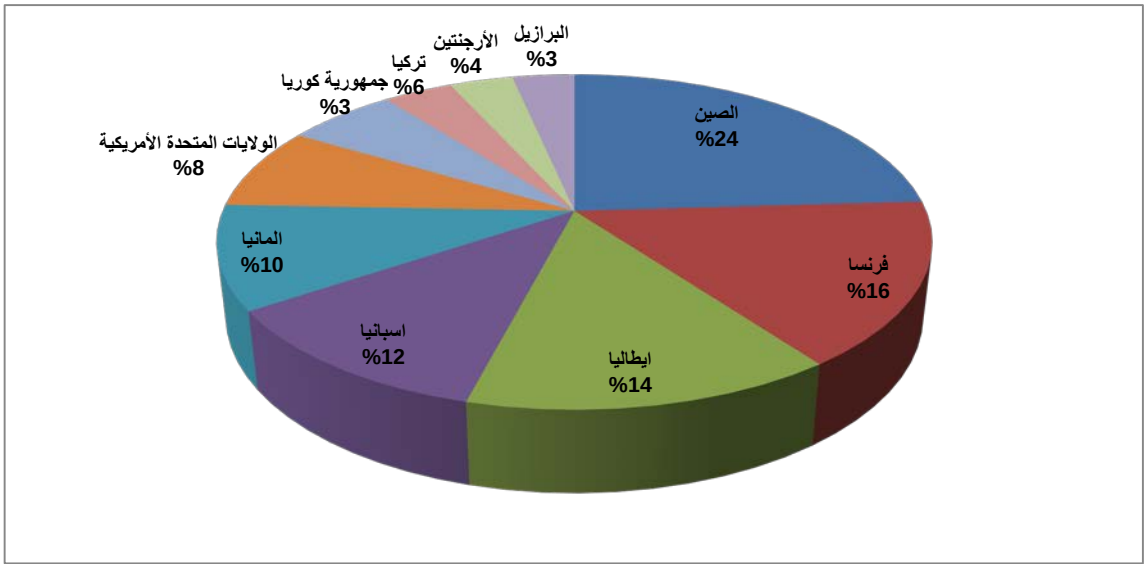

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (17).

المطلب الثالث: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990- 2015)

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال الفترة (1990- 2015) من أبرزها تحرير تجارتها الخارجية وذلك ابتداءا من سنة 1988 وكذلك تنفيذ عقد شراكة للجزائر مع الاتحاد الأوربي والأزمة المالية العالمية التي بدأت في 2007 وظهرت آثارها على الاقتصاد الجزائري سنة 2009 وعليه سنقوم بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة، والجدول التالي يبين وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة.

أولا: وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1990-1999)

يمكن توضيح وضعية الميزان التجاري من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (18): وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دينار جزائري

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
قيمة الصادرات	122279	233589	249010	239552	324338	498451	740811	791767.5	588875.6	840516.5
قيمة الواردات	87018	139241	188547	205035	340142	513193	498326	501579.9	552358.6	610673.0
رصيد الميزان التجاري	35261	94348	60463	34517	-15804	-14742	242485	290187.6	36517	229843.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

ولتوضيح أكثر قمنا بترجمة معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): رصيد الميزان التجاري للفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دينار جزائري

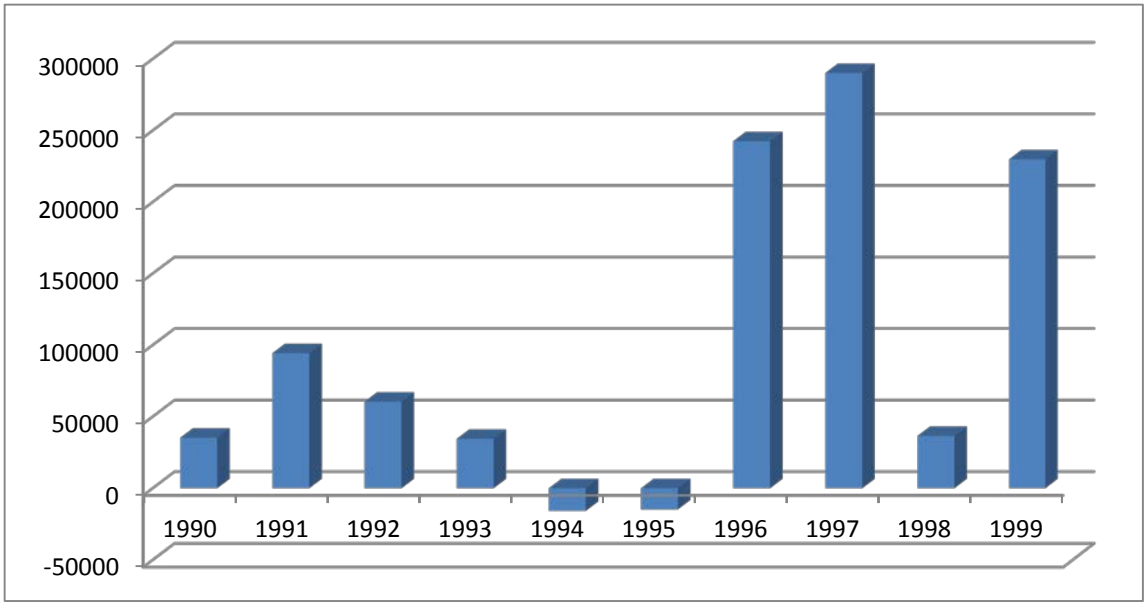

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18)

التعليق على الفترة (1990-1999):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) والشكل رقم (10) أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا في هذه الفترة ماعدا السنتين 1994 و1995 التي تأزمت فيها حالة الاقتصاد الوطني وذلك راجع إلى النمو الكبير للواردات في تلك السنتين حيث كان هذا النمو في الواردات أكبر بكثير من النمو المسجل في الصادرات الجزائرية، ويعود الفضل في تحقيق الفائض التجاري إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

ثانيا: وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008)

يبين لنا الجدول الموالي وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008):

الجدول رقم (19): رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة الصادرات	1657215.6	1480335.8	1501191.9	1902053.5	2337447.8	3421548.3	3979000.9	4214163.1	5095019.7
قيمة الواردات	690425.7	764862.4	957039.8	1047441.4	1014399.8	1493644.8	1558540.8	1916829.1	2572033.4
رصيد الميزان التجاري	966789.9	715473.4	544152.1	854612.1	1023048	1927903.5	2420460.1	2297334	2522986.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): رصيد الميزان التجاري للفترة (2000-2008)

الوحدة: مليون دينار جزائري

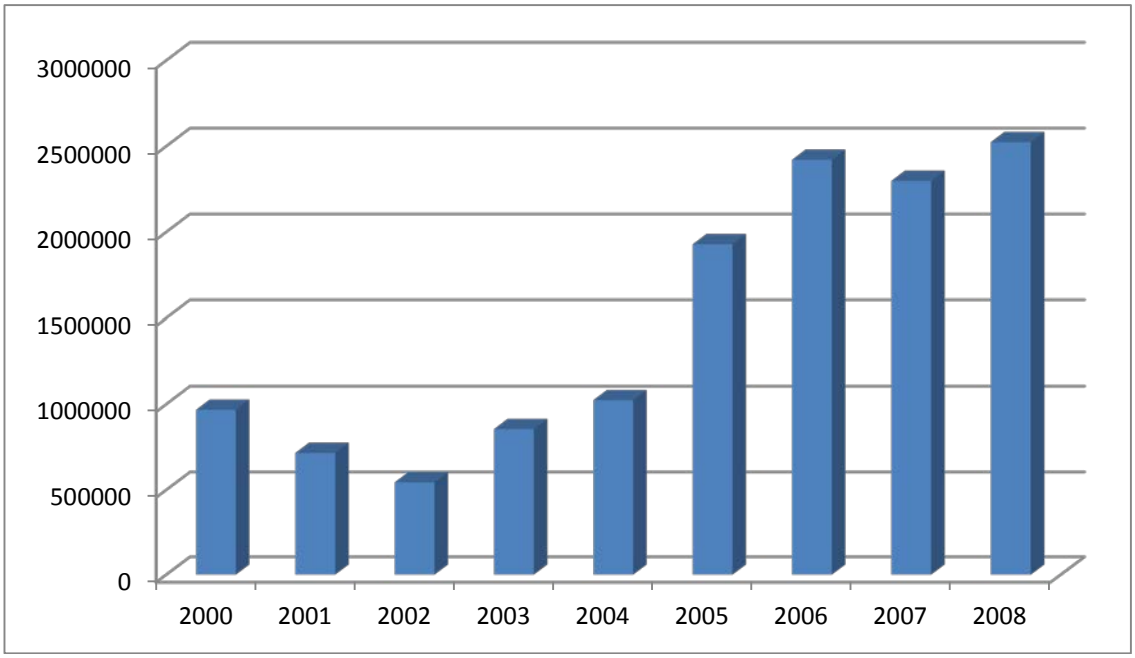

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (19)

التعليق على الفترة (2000-2008):

من خلال الجدول رقم (19) والشكل رقم (11) استمرارا الميزان التجاري في تحقيق النمو في الفائض سنة 2006 حيث قدر ب2420460.1 مليون دينار جزائري، وهي قيمة كبيرة مقارنة بما كان يحقق في السنوات الماضية ويرجع السبب أساسا إلى القدرات الاستخراجية للنفط في الجزائر حيث وصل استخراجها من النفط إلى حوالي 2 مليون برميل يوميا في السنوات الأخيرة، وهذا ما يمثل دعامة الاستقرار لرصيد الميزان التجاري.

ثالثا: وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2015)

يوضح لنا الجدول الموالي وضعية الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015:

الجدول رقم (20): رصيد الميزان التجاري للفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة الصادرات	3347636.0	4333587.4	5374131.3	5687369.4	5217099.8	4917598.2	3537186.7
قيمة الواردات	2854805.3	3011807.6	3442501.6	3907071.9	4368548.4	4719708.3	5193459.7
رصيد الميزان التجاري	492830.7	1321779.8	1931629.7	1780297.5	848551.4	197889.9	-1656273

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20.

ونترجم معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): رصيد الميزان التجاري للفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

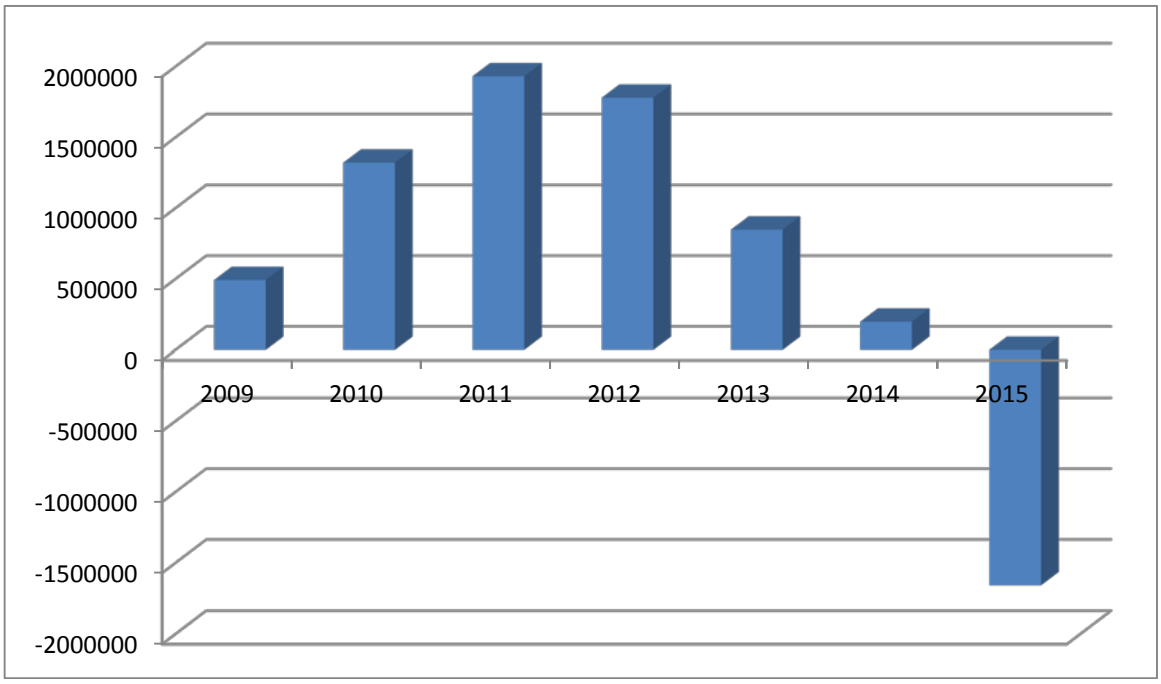

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (20)

التعليق على الفترة (2009-2015):

من خلال الجدول رقم (20) والشكل رقم (12) نلاحظ أن الميزان التجاري يواصل تحقيقه للفائض، إلا أن الملاحظ في هذا الفائض تراجعه الحاد خلال سنة 2009 أين بلغت قيمته 492830 مليون دينار جزائري، وهذا نتيجة للتهاوي والهبوط الشديد في عائدات صادرات النفط، وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية، ثم عاد الفائض بداية من سنة 2010 إلى الارتفاع نتيجة لزيادة أسعار المحروقات الجزائرية، وبداية من سنة 2013 سجل رصيد الميزان التجاري تراجعا واستمر هذا الوضع في السنتين المواليتين إلى أن حقق عجزا في سنة 2015 بسبب تراجع أسعار النفط.

النتائج المتوصل إليها:

- سرعة تأثر اقتصاديات البلدان النامية بالتقلبات التي تحدث لأسعار المواد الأولية المصدرة، ومنها الجزائر.
- بالرغم من الفائض الذي حققه الميزان التجاري، إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني الذي مازال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة من بينها، كل المداخيل من التجارة الخارجية مصدرها المحروقات بالدرجة الأولى، أما بالنسبة للصادرات دون المحروقات مازالت مساهمتها ضعيفة جدا.

من خلال تحليلنا السابق يمكن القول أنه لا يمكن الحكم على أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري وذلك لارتباط وضعية الميزان بأسعار المحروقات أي المصدر الوحيد للصادرات الجزائرية، حيث وجدنا أنه حقق فوائض في العديد من السنوات والسبب في ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات في تلك السنوات، ما أدى إلى زيادة الصادرات وبالتالي قدرتها على تغطية جميع نفقات الواردات التي سجلت هي الأخرى ارتفاعا في تلك السنوات أيضا، وبالتالي يكون هناك تسجيل فائض محقق، بالمقابل وجدنا من خلال التحليل أيضا أن الميزان التجاري سجل عجزا في بعض السنوات بالضبط سنة 1994، 1995، 2015، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار المحروقات في تلك السنوات وبالتالي انخفاض في الصادرات الجزائرية، كونها تعتمد عليه بنسبة كبيرة جدا وبالتالي أدى التحرير هنا إلى تحفيز دخول المنتوجات الأجنبية أي زيادة في الواردات التي لم تقابلها زيادة في الصادرات أي عدم قدرة الصادرات على تغطية نفقات الواردات، وفي الأخير يمكن القول أن وضعية الميزان التجاري مرهونة بأسعار المحروقات.

المبحث الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر والحلول المقترحة

من خلال الدراسة الإحصائية السابقة تبين لنا أن أغلب الصادرات الجزائرية تتكون من المحروقات وهذا ما جعل الميزان التجاري يرتبط ارتباط وثيق بأسعار النفط وتقلباته في حين تشكل الصادرات الأخرى نسبة ضئيلة جدا لذا وجب معرفة المشاكل التصديرية في الجزائر وكذا الحلول المقترحة للرفع من الصادرات وتنويعها.

المطلب الأول: مشاكل التصدير في الجزائر

على الرغم من التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر إلا أنه لابد من الإشارة إلى جملة من المشاكل التي مازالت تعترض التوسع في العملية التصديرية والوقوف دون إمكانية الاستفادة من آثارها الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني ومن أهم هذه المشاكل والعراقيل ما يلي[1]:

- المشاكل على المستوى الجزئي، والمتمثلة في الضعف التي تعاني منه المؤسسة الجزائرية على مستوى الإنتاج والجودة وكدا قنوات التوزيع وغيرها.
- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي والمتمثلة في عدم وضع معالم إستراتيجية التصدير.
- انعدام الخبرة وسوء استخدام التكنولوجيا.
- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي والمتمثلة في التواجد التجاري غير المنظم في الأسواق الخارجية.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات زيادة إلى عدم وضع مهام الهيئات المكلفة بترقية الصادرات.
- قلة جودة المنتوج وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية.
- بطؤ الإجراءات الجمركية وارتفاع قيمتها لدى استيراد المواد الأولية المعدة للإنتاج أو تصدير السلع إلى الخارج.
- صعوبة إحداث تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني وبالتالي التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في الأجل القصير والمتوسط.

[1])- عبد الله ياسين، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية بإستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري (مقاربة وصفية تحليلية)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1(مارس 2017)، المركز الجامعي تيندوف، الجزائر، ص63.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتنمية الصادرات الجزائرية

هناك مجموعة من الحلول المقترحة بغية تنمية الصادرات بعيدا عن قطاع المحروقات من بينها[1]:

- تنويع التركيبة السلعية للصادرات لضمان استقرار حصيلتها عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة.
- زيادة قدرات الإنتاج في المؤسسات التي تغدي السوق الداخلي خاصة بالإنتاج الصناعي.
- خلق وحدات جديدة للإنتاج من أجل التصدير.
- العمل على الرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية من أجل تعزيز المركز التنافسي لصادرات البلد في الأسواق الخارجية.
- ضرورة الربط بين الإنتاج المحلي والتصدير.
- فتح أسواق خارجية أمام المنتجات الصناعية المحلية يزيد من الطلب على هذه المنتجات.
- تشجيع التوسع في برنامج التنمية الصناعية بالداخل.
- التركيز على إنتاج المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية في برنامجها الصناعي مثل المنتجات المصنعة من المواد الطبيعية.
- العمل على تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات، حيث يجب على الدولة أن تعمل على تنويع أسواقها وإعطاء أولوية خاصة لتطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها.
- إنشاء العديد من الهيئات التي تعنى بالاهتمام بمجال تطوير الصادرات منها:
  - وزارة التجارة الخارجية التي تعنى بترقية التبادل التجاري.
  - الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX والذي يسهر على تسيير وترقية التبادل التجاري وكدا تقييمه.
  - الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI تعمل على تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية.
  - المؤسسات الأجنبية في الجزائر والمؤسسات الجزائرية في الخارج.
  - الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL هدفها الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر، وأهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتوفير المساعدة الفنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.

[1]- عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 65.

خلاصة الفصل:

للميزان التجاري أهمية كبيرة في تحديد مكانة البلد الاقتصادية وهذا بعد معرفة وضعياته والتي قد تكون فائض أو عجز، وبعد دراستنا وتحليلنا لكل من الصادرات والواردات وجدنا أن الواردات تربط الجزائر بالخارج وذلك عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطع توفيرها أو تغطيتها على المستوى المحلي، وتعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات ارتباطا وثيقا في علاقات تبادلية، حيث تسمح الصادرات بزيادة رأس المال هذا الأخير يؤدي بدوره إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة.

ومن خلال التحليل السابق وجدنا أن الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015 يكون في حالة فائض في أغلب الأحيان إلا أن هذا الفائض عرف تراجعا سنة 2009، وذلك نتيجة للآثار الناجمة عن الأزمة المالية، كما سجل عجزا في سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار البترول.

الخاتمة

خاتمة:

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي، فالتجارة الخارجية تلعب دورا مهما في تحديد مكانة الدولة الاقتصادية فهي تعتبر مؤشرا على مدى قدرة الدولة على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الميزان التجاري.

فقد شهد النصف الأخير من القرن الماضي موجات غير مسبوقة من نزاع عالمي نحو التخلص من كل ما يعيق التدفق الحر لكل سلع التجارة الدولية بين دول العالم وظهور موجات تبشيرية تروج لتحرير المبادلات التجارية والانفتاح الاقتصادي، وعلى هذا فإن الجزائر وحتى تواكب التطورات الحاصلة في العالم فقد سعت لتحرير تجارتها من الاحتكار الذي عمر لمدة طويلة حيث أبدت مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية، فقد أدى اختيار النهج الاشتراكي في سياسة التنمية في الجزائر بالدولة إلى التدخل في تنظيم التجارة الخارجية واحتكارها إلى غاية 1989 وقد تطورت السياسة التجارية عبر مراحل للوصول إلى مرحلة الإصلاحات في بداية التسعينات وفق عملية مبنية على تحرير التجارة الخارجية.

نتائج اختبار الفرضيات:

1. سياسة تحرير التجارة الخارجية تقوم بتنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد والذي يؤدي إلى تحفيز الحركة التجارية المحلية وخلق خدمات جديدة وتطوير الصناعات الوطنية القادرة على التصدير **وهي فرضية صحيحة**، حيث يمثل القطاع الوحيد الذي يستطيع الدخول إلى الأسواق الأجنبية والتعامل مع متغيراته.
2. يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة واردات الجزائر مما يؤثر على وضعية الميزان التجاري **وهي فرضية خاطئة**، فمن خلال الدراسة الإحصائية التي أثبتت أن واردات الجزائر في تزايد مستمر ويعود ذلك لضعف القاعدة الإنتاجية، إلا أن ذلك لم يكن له الأثر البالغ على وضعية الميزان التجاري حيث ظلت وضعيته طيلة فترة الدراسة مرهونة بتقلبات أسعار النفط وليست بالزيادة المسجلة في الواردات.
3. تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي بدلت مجهودات للرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال الإصلاحات المتعاقبة التي قامت بها في هذا القطاع **وهي فرضية صحيحة**، ويظهر ذلك من خلال مسارعة الجزائر إلى الانضمام للتجمعات والتكتلات العالمية والإقليمية، والتي نجد

منها محاولتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى التوقيع على اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية وغيرها من التجمعات الاقتصادية الأخرى.

نتائج عامة:

1. نشاط التجارة الخارجية هو نشاط اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها، ولهذا اهتم بدراسته الكثير من المفكرين وفق أسس علمية حيث توصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لأسباب وشروط قيامه.
2. للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، حيث تنقسم هذه الأدوات إلى أدوات كمية تتمثل في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، كما توجد أدوات تنظيمية كالمعاهدات والاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع والحماية الإدارية.
3. تلعب التجارة الخارجية دورا مهما حيث تمكن الدول النامية من الاستفادة منها من خلال استيراد وسائل الإنتاج وكل المستلزمات لإقامة مختلف المشاريع الاقتصادية،وأيضا بإمكانها الاستفادة عن طريق متحصلات الصادرات حيث يساعدها ذلك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وإغناء خزينة الدولة من العملة الصعبة.
4. لتحرير التجارة الخارجية عدة أهداف من بينها الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي عن طريق التخصص في السلع التي تملك كل دولة ميزة فيها، وتصريف الفائض من الإنتاج.
5. الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام ميزان المدفوعات، فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق العالمية.
6. أصبح الميزان التجاري الجزائري يحقق فائضا مستمرا في رصيده وذلك راجع لتمكن السلع الجزائرية من اختراق الأسواق الدولية، وارتفاع أسعار النفط وارتفاع قدرات الجزائر الاستخراجية والتصديرية له.
7. تتسم الصادرات بالتركيز السلعي على قطاع المحروقات، وبالتركيز الجغرافي لدول الاتحاد الأوروبي نتيجة التبعية الاقتصادية وذلك راجع لعدة أسباب تاريخية جغرافية واقتصادية.
8. تحرير التجارة الخارجية في الجزائر أغرق السوق المحلية بالمنتجات الاستهلاكية الأجنبية خاصة الغذائية، هذا في ظل عدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة مما جعل الجزائر سوقا مفتوحة لتصريف المنتجات الأجنبية.

الاقتراحات:

1. الدراسة الشاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة لها.

2. على الجزائر الرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل الرفع من قدراتها التصديرية، ولا يتأتى ذلك إلا بالتكوين الجيد للأفراد والتنسيق بين كل الأطراف سواء موظفين مؤسسات أو سلطات.
3. ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة وليس الإنتاج فقط.
4. ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة والصناعات الإستخراجية، والسياحة والصناعات التقليدية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
5. على الجزائر أن تحاول الاستفادة من تجربتها في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأن تحاول توظيف نقاط قوتها كأوراق رابحة للتخفيف من ضغوطات الالتزامات التي يمكن أن تفرض عليها أثناء مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

01. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط2، 2004.

02. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2013.

03. جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، ط1، 2013.

04. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2006.

05. دريد كامل آل شبيب، **المالية الدولية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2011.

06. رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر.

07. زكريا أحمد نصر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1979.

08. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.

09.سليمان المندري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، 2004.

10.سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة على ميزان المدفوعات** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية، 2010.

11. شريف علي الصوص، **التجارة الخارجية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2013.

12. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2013.

13. طارق الحاج، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2013.

14. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009.

15. عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2015.

16. عبد الله ياسين، **تفعيل الشراكة الأورو جزائرية بإستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري (مقاربة وصفية تحليلية)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1(مارس 2017)، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.

17. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

18. عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2015.

19. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2010.

20. فوزي عبد الرزاق، **استراتيجيات التجارة الخارجية**، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، ط2، 2016.

21. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

22. متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2011.

23. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، 1996.

24. محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

25. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010.

26. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

27. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، ط2، 2010.

28. محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2009.

29. محمد محمد البنا، **الاتجاهات الحديثة والسياسات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.

30. محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

31. نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008.

32. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008.

ثانيا: الموسوعات

01. راشد البراوي، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

02. الموسوعة الاقتصادية الميسرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

ثالثا: المذكرات والأطروحات

01. بن الطيب زهية، **التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007.

02. بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2016.

03. بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر (3)، 2012/2011.

04. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

05. زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005.

06. زيرمي نعيمة، التجارة **الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

07. عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

08. فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير، جامعة سطيف1، 2014/2013.

رابعا: المجلات

01.أمنية حلمي، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الإيرادات الحكومية في مصر**، ورقة عمل رقم (101)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أفريل 2005.

02.مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، **واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر**، مجلة دفاتر بوداكس، العدد 07/مارس 2017، جامعة مستغانم.

خامسا: الملتقيات

01. فريدة لرقط، فتيحة نوغي، **الخوصصة وخلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الاقتصاديات النامية**، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004.

سادسا: القوانين والمواثيق الرسمية:

01. الجريدة الرسمية رقم 50، المؤرخة في 27 أوت 2017.

02. الجريدة الرسمية رقم 06، المؤرخة في 01 فبراير 2018.

سابعا: المواقع الإلكترونية

01. http://www.ONS.dz

02. https://www.insee.fr

03. http://www.mincommerce.gov.dz